المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13/05/2014

https://twitter.com/CGuguen/status/465835120214429696

الاتحاد الاشتراكي

من أجل رفع التمييز عن المصابين بالداء

إطلاق الاستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان والسيدا

وحيد مبارك

تم صباح أمس الاثنين بالمقر المركزي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، إعطاء انطلاقة الاستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية.

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي ذكر بالثورش المفتوح بالمغرب للنقاش في تفعيل الدستور الجديد، مشيرا إلى أنه خصص بابه الثاني للحريات والحقوق الأساسية (من الفاتحة 19 إلى الفاتحة 40)، وبأنه يضمن ممتا المناصفة والحق في الحياة وعدم التمييز والحريات والحقوق الأساسية للجميع، مستدلا على ذلك بالفاتحة 31 التي خصصت للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها الحق في العلاج والعناية الصحية، مؤكدا أنه تعهد بتصميم دولة القانون بالمغرب، ومشددا على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية معتمدة درجة "أ" له ولاية عامة للعمل في الحرص على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وإثراء الفكر في مجال حقوق الإنسان، مضيفا بأن المشروع النموذجي بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة السيدا الذي أطلق سنة 2011 وهي سنة إحداث المجلس، يتضمن محورين اساسيين هما تقوية قدرات أكثر المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتنظيم يوم للتفكير حول دور مؤسسات حقوق الإنسان في المواجهة الوطنية للسيدا، حيث شكل تدعيم المقاربة المبنية على حقوق الإنسان في المواجهة الوطنية للسيدا (2012-2016) العنصر الأساسي لبرنامج عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال فيروس المناعة البشري، موضحا انه في هذا الصدد يندرج مجهود المجلس وشركائه في إعداد الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان وفيروس المناعة البشري، مؤكدا على انه تم تحديد محاور هذه الاستراتيجية شبها لمقاربة من الاستشارات والمقابلات مع الفاعلين المعنيين، ويتعلق الأمر بالقطاعات الوزارية والمنظمات غير الحكومية الموضوعاتية والمهتمة بالحقوق الفئوية بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة المتواجدة بالرباط.

اليزمي أكد خلاله على أن الوصم والتمييز يعدان من أكبر المجتمعات على الرد بشكل فعال ضد الآثار المدمرة لهذا الوباء، موضحا أن الوصم يتمثل في كون الشخص يكون مطبوعا اجتماعيا، ومن بين عوامل الوصم والتمييز، هو نقص المعرفة المتعلقة بالسيدا وطرق نقلها وأعراضها، مشيرا بان فيروس المناعة البشري/ السيدا يحيل على السلوكات المحرمة بمقتضى القوانين السارية المفعول والعلاقات (العلاقات الجنسية خارج العلاقات الزوجية، الانحراف الجنسي واستعمال المخدرات عبر الحقن واستعمال نفس وسيلة الحقن من قبل عدة أشخاص)، مؤكدا على أن الوصم والتمييز يؤديان انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان كالحق في الحياة والصحة واحترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والسلامة البدنية والنفسية، مشددا على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يواكب الحقائق مع وزارة الصحة في هذا الصدد من أجل مرافقة السياسة العمومية للوزارة في هذا المجال، وتدعيم بعد حقوق الإنسان.

وزير الصحة الحسين الوردي ذكر بان برامج الوقاية التركية بين الفئات الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالسيدا، والذين يعيشون في وضعية هشاشة مكنت من الوصول إلى 151.538 شخص سنة 2013، كما تم إعداد خرائط للفئات الأساسية كان الغرض من ورائها تحسين البرمجة والتنسيق بين المتدخلين، إضافة إلى تحديد معايير ومقاييس لضمان جودة عالية للخدمات والتدخلات.

الاتحاد الاشتراكي

الصبار يزور المستشفى الميداني المغربي بمخيم (الزعتري) للاجئين السوريين في الأردن

محمد الصبار

قام الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، يوم السبت، بزيارة إلى المستشفى الميداني الطبي الجراحي المغربي بمخيم (الزعتري) للاجئين السوريين، في محافظة المفرق الأردنية .

وخلال هذه الزيارة، قدم الطبيب الرئيس للمستشفى، العقيد عبد الحميد المساري، للصبار شروحات حول المهام التي يقوم بها المستشفى والخدمات التمريضية والعلاجية، التي تقدمها أطره للاجئين السوريين بالمخيم.

كما قام الصبار، خلال الزيارة التي رافقه فيها محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والتي تاتي على هامش مشاركتهما في الدورة الثالثة لملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، التي اختتمت يوم الأحد بعمان، بجولة في مختلف الأقسام والمرافق التي تتكون منها هذه الوحدة الاستشفائية المتكاملة. وبهذه المناسبة، أشاد الصبار والنشناش بالمجهودات التي تقوم بها طواقم المستشفى، الطبية منها والتمريضية، مثمنين مبادرة جلالة الملك محمد السادس بإقامة هذا المستشفى لدعم الأردن في تحمل أعباء استضافة آلاف اللاجئين السوريين فوق أراضيه، ومساعدة الشعب السوري في هذه الظروف الصعبة من تاريخه.

وبحسب معطيات لإدارة المستشفى، فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين استفادوا من خدمات المستشفى، إلى غاية يوم 30 أبريل الماضي، 344 ألفا و267 لاجئا، قدمت لهم 469 ألفا و38 خدمة طبية، كما تم تسليمهم 318 ألفا و349 وصفة طبية مجانية.

الهيبة يدعو إلى تكوين الصحافيين لحماية كرامة المصابين بالسيدا

الرباط
خديجة عليموسى

دعا المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، إلى التكوين المستمر الذي اعتبره ضرورة ملحة بالنسبة للفاعلين، خصوصا العاملين في الحقل الإعلامي، وذلك من أجل احترام الكرامة البشرية للمصابين والنهوض بثقافة حقوق الإنسان قوامها احترام الإنسان مهما كان وضعه الصحي، جاء ذلك في حفل إنطلاق الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان وفيروس المناعة البشري، التي انطلقت أمس بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

وطالب الهيبة بالعمل على توفير البيئة القانونية المساعدة لعدم التمييز ضد المصابين بداء فقدان المناعة «السيدا»، وإلى توفير المعطيات والأرقام الإحصائية بالنسبة لهذه الفئة، مؤكدا على ضرورة اتخاذ تدبير لكفالة ومساواة حاملي المرض وغيرهم في التعليم والسكن والضمان الاجتماعي والمساهمة في الحياة العامة.

ومن جهته اعتبر الحسين الوردي، وزير الصحة أن وزارته واعية بالتحديات والحواجز التي تعترض طريق الوصول إلى الولوج الشامل لخدمات الوقاية والعلاج، مشيرا إلى أن التوصيات الصادرة عن تقييم الخطة الاستراتيجية الوطنية خلصت إلى ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان ودعم قدرات المتدخلين للرد وبكل نجاعة على الفوارق التي تخص النوع الاجتماعي، ورفع الحواجز التشريعية خصوصا لفائدة الفئات الأساسية الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالفيروس، والسكان في وضعية الهشاشة ومحاربة الوصم والتمييز الذي يتعرض له الأشخاص المتعايشون مع الفيروس أو المصابين به.

يذكر أن عدد النساء الحوامل اللواتي استفدن من الفحوصات البيولوجية للكشف عن الفيروس بلغ 83 الف661 سنة 2013 مقابل 3622 سنة 2011 مع ارتفاع نسبة تغطية النساء الحوامل المصابات بالسيدا بالأدوية المضادة للفيروس بلغت 45 في المائة سنة 2013 مقابل 12 في المائة سنة 2000.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية إلى النهوض بحقوق الإنسان المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري (السيدا) من أجل التوافق مع الرؤية المتمثلة في صفر إصابة جديدة وصفر تمييز وصفر وفاة بسبب السيدا بالمغرب.

وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات ترمي إلى النهوض بحقوق الإنسان ومحاربة التمييز داخل المجتمع عموما، وفي الأوساط المؤسساتية وتحسين البيئة التشريعية وإتاحة الوصول إلى الدعم القانوني.

وبلغ عدد المستفيدين من فحوصات الكشف عن الفيروس 583 الف و440 سنة 2013 مقابل 222 الف و620 سنة 2012، في حين كان العدد سنة 2011 هو 60 الف مستفيد من الكشف.

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

فاعلون يناقشون في مناظرة بالرباط «الممارسة الصحفية وسؤال الحرية بالمغرب»

20/02/16

ناقش عدد من الفاعلين الحدث الماضي في مناظرة بالرباط «الممارسة الصحفية وسؤال الحرية بالمغرب».

وحاول هؤلاء الفاعلون، خلال هذه المناظرة التي نظمتها الجريدة الإلكترونية «كيفاش» وأرشيف الإذاعي التابع لإذاعة هولندا الدولية بهذا عمولته، رصد واقع حرية الصحافة بالمغرب والصعوبات التي تحول دون ارتقاء القطاع إلى مستوى الرهانة الراهنة التي يعيشها المغرب.

وأكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي أن القطاع الصحافة يتطور بشكل تدريجي على الرغم من وجود عدد من الإكراهات، مشيرا في هذا الصدد إلى ضعف البنية القانونية وحالات الإعتداء التي لا زال يتعرض لها الصحفيون خلال مزاولتهم لمهامهم.

وأشار الخلفي إلى عدد من المكاسب التي تحققت بالنسبة للقطاع في السنوات الأخيرة منها، الصحافة الإلكترونية، ودعم العمومي للصحافة وفتح نقاش موسع مع المهنيين بخصوص القوانين المتعلقة بالصحافة.

من جهة أخرى، أكد وزير الإتصال على أن الحكومة تعمل على تحقيق عدة المكاسب وتحافظ المغرض دين مكاتب الغاير الإعلامية في الإستفادة من الإشهار، مشيرا في هذا الصدد إلى تغير لائحة الدعم لسعاة الصحف التي ستستفيد من الإشهار وقيمة الدعم المالي الذي يقدمه المعنيون.

وأكد المتدخلون خلال هذه المناظرة، والذين ينتمون لمشارب سياسية إيديولوجيون إعلاميون، ناشطون حقوقيون...، على أن الإعلام عرف تطورا، مشيرين في نفس الوقت إلى بعض المشاكل التي يعاني منها القطاع كاستشارة التوزيع والمادة الإشهارية وضعف المقاولة القانونية والإتهان.

واعتبروا أن واقع الصحافة بالمغرب مرتبط بمرحلة الإنتقال الديمقراطي الذي تعيشه المملكة، وهي المرحلة التي تتطلب من الجميع تحمل ما قد يصدر عن الصحافة من أخطاء في إطار استكمال المشروع الديمقراطي.

وتصدوا على ضرورة تعزيز المنظومة القانونية الناظمة للقطاع بما يضمن ممارسة المهنة في جو من الحرية والمسؤولية.

واعتبر بعض المداخلات في هذا الصدد أن هناك أربعة شروط لترسيخ حرية الرأي في الإعلام والتي تتلوض على ضرورة الحرص على حرية الرأي والتعبير، وضرورة الإعلاميات المهنية تحمي الخبر

الحقوقي مصطفى الخلفي إلى جانب مصطفى الخلفي وزير الاتصال خلال الملتقى

الزميلة الاتحادية عسناء أبو زيد خلال الملتقى

فيما يطالب الصحفيون المغاربة بقوانين تخول لهم ممارسة مهنتهم في جو من الحرية، قال مصطفى الخلفي، وزير الحكومة، المكلف بالعلاقة مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، إن الحكومة تعمل على إخراج النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع وخاصة مشروع قانون الصحافة ومشروع القانون المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومة والذي أصبح حقا دستوريا.

هذا واستغرب بعض المداخلات لغياب المقاربة التشاركية في إصدار الإعلاني للقوانين الصحافة معتبرة أن النقاش حول هذه القوانين يتم خارج قبة البرلمان.

ويستد إلى أجر علمية، يجب أن تتسم بمبدأ الحياد.

من جهة أخرى، دافع المشاركون عن حالة القضاء بحرية الصحافة مشددين على ضرورة تعزيز استقلال القضاء والتوفر على مقضاة متخصصين في القضايا المتعلقة بالصحافة.

المعلومات الذي دعا إلى أن يسمح القانون الذي أعدته الحكومة بتمكين الصحفيين من الوصول إلى أقصى ما يمكن من المعلومات، من أجل إيصالها إلى الرأي العام.

وبشأن التعامل مع قضايا الصحافة المعروضة أمام المحاكم، دعا العراقي إلى توفير قضاة متخصصين، وغرف مختصة داخل المحاكم للصحافيين، خلا يخلل أن يتنظر الصحافي مئي سيصل القاضي إلى ملفه بين ملفات قضايا الحق العام، كما دعا إلى أن ترفع الإدانة بدعا عن قضايا السجن، وتوكل إلى القضاء.

إلى ذلك، قال العراقي إن من الإشكالات التي يجب الانكباب على معالجتها، غياب تدريس قضايا الصحافة في المعهد العالي للقضاء بما فيه الكفاية، حتى يكون القضاة على اطلاع، ولهذا نرى جهل عدد من القضاة سواء القضاياء داعيا إلى تكوين القضاة بشكل مستمر.

وكشفت النائبة البرلمانية عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حسناء أبو زيد، أن النواب لا علم لهم بعد أن إليه المشروع الذي يجري إعداده لتؤطر العمل الصحفي على نحو مختلف في المغرب، محيلة إلى قول لبعض الناشرين إنها غير ملزمة بالصحافة الأخيرة للمشروع، الذي صار النواب يستركون الحكومة للاطلاع على ما بلغه من محطات.

أبو زيد أن مشروع قانون الصحافة يتناقل بعيدا عن البرلمان تماما كما حصل مع بقية التحديلات التي انتهت عنها الوزارة مع الصحافيين دون إشراك النواب بالصورة اللازمة، داعية إلى الاتفاق على ميثاق يؤمن حيقة للعمل معا.

واستغربت المتحدثة إفراط الحكومة في حساسيتها حيال التقارير الدولية، والإشراء إلى تقنيم مضامينها على ما أورد واحد منها مضامين تتعلق الوضع في المغرب، قائلة إن مؤسسة «فريدم هاوس» قامت بتنصير توصيفا لتقرير قامة للمغرب في تقريرها، ثم اصدرت عنها بعد ما تعرضت له الصحافية خديجة الرحالي التي طردت من البرلمان بسبب لباسها، أو تهجم رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، على مقاير صحفية وتجميعه بأنها تشوش عليه.

أبو زيد قالت إن الوزير الأول الأسبق، عبد الرحمن اليوسفي تعلمة تعرض لانتقاد، أيام التناوب، حين صورت «كوجورنال» في الوقت الذي يشبل بنكيران اليوم ذرعا بأي صوت ينتقد عمله، وإن كان من وأيس الصحافي أن يكون لها ممارسة عمله بمهنية، تقول البرلمانية عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

العفو الدولية تصرخ في وجه حكومة بنكيران:

أوقفوا التعذيب

الخلفي: تقرير منديز أكبر دليل على أنه لا توجد سياسة ممنهجة للتعذيب في المغرب

■ أيوب الريمي ■

تقرير صادم عن التعذيب في المغرب تقدمه منظمة العفو الدولية اليوم بالرباط. التقرير الصادر تحت عنوان «أوقفوا التعذيب»، يتحدث، حسب ما صرح به محمد السكتاوي، الناطق باسم منظمة العفو الدولية بالمغرب، عن استمرار التعذيب في عهد حكومة بنكيران، التي اتهمها بأنها «لا تتعامل بجدية مع توصيات المنظمات الحقوقية، ولا تتفاعل بإيجابية مع المؤسسات الدولية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان».

هذا، وعدد التقرير صنوف ممارسة التعذيب في مخافر الشرطة، كالضرب المبرح على الرأس والأعضاء التناسلية وباطن القدمين، وتعليق المعتقلين على أعمدة حديدية لمدة طويلة، وإجبارهم على وضع رؤوسهم في المرحاض، والحبس الانفرادي لمدة طويلة، والاغتصاب بالزجاجات، وفق ما صرح به السكتاوي، الذي أكد أن جميع هذه الانتهاكات تم رصدها «قبل مجيء حكومة بنكيران وقد استمرت مع هذه الحكومة». كما انتقد التقرير وزارة العدل المغربية لعدم إجرائها «تحقيقات سريعة وشاملة في جميع حالات التعذيب ومعاقبة مرتكبيها».

واعترف التقرير بأن هناك تحولا حقوقيا «إيجابيا لكن هناك العديد من الثغرات التي لم تعمل الحكومة الحالية على القضاء عليها». وذكر السكتاوي، من بين تلك الثغرات، عدم إلغاء قانون مكافحة الإرهاب «الذي كان انتكاسة كبيرة في تاريخ حقوق الإنسان في المغرب».

رد الحكومة على هذا التقرير جاء على لسان وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، الذي قال إن «المزاعم» حول حصول انتهاكات حقوقية في الأقاليم الجنوبية «لا تشكل دليلا على أن هناك سياسة ممنهجة، وهو الأمر الذي أكده تقرير منديز»، مضيفا أن «تقرير منديز هو أكبر رد على من يتهمون المغرب بممارسة التعذيب».

ورد الخلفي على انتقادات منظمة العفو الدولية، التي قالت إن «الحكومة ليست جدية في التحقيق في حالات التعذيب»، بالقول إن وزارة العدل «أعلنت مرارا أن أي شكاية تحال عليها بخصوص التعذيب يتم البحث بشأنها والتحري حولها».

• التفاصيل ص 3

الخلفي: تقرير منديز أكبر دليل على أنه لا توجد سياسة ممنهجة للتعذيب في المغرب

منظمة العفو الدولية: التعذيب استمر في مخافر الشرطة والسجون مع حكومة بنكيران

■ أيوب الريمي ■

تقرير صادم تصدره منظمة العفو الدولية يتحدث عن استمرار التعذيب بالمغرب في عهد حكومة بنكيران داخل مخافر الشرطة وفي السجون - وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة يقول إنه إذا ثبت وجود حالات فردية فإنها تبقى معزولة وليست سياسة ممنهجة والدليل تقرير منديز

حقوقيون يشخصون شكلا من أشكال التعذيب (أرشيف)

انتقادات لاذعة تلك التي وجهتها منظمة العفو الدولية في تقريرها الذي يصدر اليوم تحت عنوان «أوقفوا التعذيب» لحكومة بنكيران، حيث اعتبر أنها «لا تتعامل بجدية مع توصيات المنظمات الحقوقية ولا تتعاطى بإيجابية مع المؤسسات الدولية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان».

التقرير الذي ركز على وضعية التعذيب في المغرب إلى جانب أربع دول أخرى (المكسيك، ونيجيريا، وأوزبكستان، والفلبين)، اعتبر المغرب «له تاريخ في ممارسة التعذيب منذ سنوات الرصاص». ويطلق التقرير في جزئه لحالات التعذيب من الإعلان عن تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة إلى حدود العام الجاري، ومن بين الحالات التي يرصدها التقرير خلال السنتين ونصف من عمر الحكومة الحالية، حسب ما صرح به محمد السكتاوي، الناطق الرسمي باسم منظمة العفو الدولية في المغرب لـ«أخبار اليوم»، هي استمرار التعذيب في مخافر الشرطة وفي مختلف السجون المغربية.

وفسر التقرير كيفية ممارسة التعذيب في مخافر الشرطة عبر «الضرب المبرح على الرأس والأعضاء التناسلية وباطن القدمين، وتعليق المعتقلين على أعمدة حديدية لمدة طويلة، وإجبارهم على وضع رؤوسهم في المراحيض، والحبس الانفرادي لمدة طويلة، والاغتصاب بالزجاجات»، يقول السكتاوي الذي أكد أن جميع هذه الانتهاكات تم رصدها «قبل مجيء حكومة بنكيران واستمرت مع هذه الحكومة».

كما عاب التقرير على وزارة العدل المغربية عدم «إجراء تحقيقات سريعة وشاملة في جميع حالات التعذيب ومعاقبة مرتكبيها». ومن بين النماذج التي قدمها التقرير على هذا الأمر ما تعرض له المواطن «علي عراس» الذي تم اعتقاله في إسبانيا بتهمة التخطيط لعمليات إرهابية وتسليمه إلى السلطات المغربية على الرغم من رفض المؤسسات الحقوقية لهذا الأمر، ومنذ سنة 2010 وهو معتقل، الأمر الذي أوضحه المقرر الأممي الخاص بالتعذيب «خوان منديز» في تقريره مؤكدا على أن هذا المواطن تعرض للتعذيب، وطلب الرفع من المطالب المتكررة لإطلاق سراحه إلا أن الحكومة المغربية مازالت مصرة على اعتقاله على الرغم من عدم وجود أي دليل يدينه، حسب ما جاء به تقرير منظمة العفو الدولية.

ومن بين الحالات الأخرى التي رصدها التقرير في تفريق المظاهرات «بالقوة والعنف» مثلما تم التمثيل بما تعرض له المتظاهرون في سيدي يوسف بن علي في مراكش الذين خرجوا للاحتجاج على غلاء فاتورة الماء والكهرباء، حيث تعرض المعتقلون للتعذيب والضرب على الرؤوس وتم «حصوبو الأعين» وتم تهديدهم بالاغتصاب كما أن عددا منهم بقي معتقلا دون أن يتم إخبار أسرته بمكان اعتقاله، قبل أن يتطرق إلى «انتزاع الاعتراف بالقوة واعتماده لتوجيه تهم ثقيلة وقد تم استخدام هذا الأسلوب سنة 2003 بعد أحداث 16 ماي الإرهابية ومازال هذا الأسلوب مستمرا إلى الآن».

كما تطرق التقرير إلى الأوضاع الحقوقية في الأقاليم الجنوبية، مشيرا إلى أن هناك «تجاوزات كثيرة يتم تسجيلها أثناء تعامل الأمن مع المظاهرات تلك أنه خلال سنة 2013 كانت هناك مظاهرة للمطالبة بتقرير المصير، حيث تم اعتقال عدد من المواطنين الذين زعموا أنهم تعرضوا للتعذيب». وعلى الرغم من أن السكتاوي وصف دعاوى هؤلاء المواطنين بأنها «مزاعم يصعب التحقق من صحتها» إلا أنه عاب على الحكومة المغربية «عدم الصرامة في فتح تحقيقات لمعرفة الحقيقة». كأحداث حركة 20 فبراير، والذين تم اعتقالهم خلال مسيرة النقابات العمالية يوم 6 أبريل الماضي، فاعتبروا حاضرين في هذا التقرير الذي اعتبر أن اعتقالهم هو «اعتقال تعسفي».

هذا التقرير الصادم الذي سيتم توجيهه إلى رئاسة الحكومة ووزير العدل مصطفى الرميد والمجلس الوطني لحقوق الإنسان اعترف بأن هناك تحولا حقوقيا «إيجابيا، لكن هناك العديد من الثغرات التي لم تعمل الحكومة الحالية على القضاء عليها»، حسب السكتاوي، الذي عدد هذه الثغرات من بينها عدم إلغاء قانون مكافحة الإرهاب «الذي كان انتكاسة كبيرة في تاريخ حقوق الإنسان في المغرب»، كما أن حكومة بنكيران «لم توقف ممارسات التعذيب في السجون المغربية»، كما «أنه في ظل الحكومة الحالية لم نسمع بأن هناك تحقيقا نزيها تم فتحه في قضايا التعذيب»، قبل أن يعبر السكتاوي عن أمله في أن يكون ورش إصلاح منظومة العدالة «فرصة تاريخية لاستئصال ظاهرة التعذيب في المغرب».

رد الحكومة على هذا التقرير جاء على لسان وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي، الذي صرح على أن «مقارنة المغرب مع نيجيريا والفلبين وأوزبكستان هي مقارنة غير مقبولة بالنظر إلى الإصلاحات الحقوقية الجريئة التي قام بها المغرب».

كما أوضح الخلفي بخصوص «مزاعم» حصول انتهاكات حقوقية في الأقاليم الجنوبية بكونها «لا تشكل دليلا على أن هناك سياسة ممنهجة وهو الأمر الذي أكده تقرير منديز»، مضيفا بأن «تقرير المبعوث الأممي هو أكبر رد على من يتهمون المغرب بممارسة التعذيب».

ورد الخلفي على انتقادات منظمة العفو الدولية التي قالت بأن «الحكومة ليست جدية في التحقيق في حالات التعذيب»، بكون وزارة العدل «أعلنت مرارا أن أي شكاية تحال عليها بخصوص التعذيب يتم البحث بشأنها والتحري حولها».

ولفت الخلفي إلى أن «دعوة المغرب للمقرر الأممي الخاص بالتعذيب خوان منديز هو دليل على أن المغرب جاد في الإنهاء مع التعذيب، كما أن المغرب عزز منظومته القانونية والمؤسساتية بسلسلة من الإجراءات ومنها المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وهذا الإجراءات التي أقرت لإصلاح منظومة العدالة كالتسجيل السمعي البصري لعمليات التحقيق».

سابقة.. السلطات توزّع حقن المخدّرات وعوازل طبّية للوقاية من السيدا

■ الرباط **يونس مسكين** ■

للوصول إلى «الفئات الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالسيدا»، حسب ما صرح به وزير الصحة، الحسين الوردي، خلال حفل توقيع اتفاقية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيتم «توفير خدمات متنوعة، نذكر من أهمها توزيع أدوات الحقن، قبل أن يضيف إليها توزيع وسائل الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا، «وكذا الدعم الاجتماعي والعلاجات الاستبدالية بالميتادون في خمس مدن».

الرئيسة السابقة لمنتدى الزهراء للمرأة المغربية، الجمعية المقرّبة من حزب العدالة والتنمية، بثينة قروري، علقت على ذلك بالقول إن المطلوب في تناول هذا الموضوع هو الحرص على التوازن بين ضمان حقوق جميع الفئات، كيفما كانت وضعيتها، وبين حقوق المجتمع. «أكيد أنه من الواجب ضمان حق جميع الفئات في الصحة والعلاج، سواء منها مرضى الإيدز أو الأكثر عرضة للإصابة به، لكن يجب أيضا ضمان حماية المجتمع من انتشار أمراض اجتماعية مثل الدعارة والشذوذ والمخدرات».

وحذرت قروري من أن مثل هذه المبادرات والاتفاقيات «لا يجب أن تكون مدخلا للتطبيع مع مثل هذه الممارسات، أو نزع الطابع الجرمي عنها».

● التفاصيل ص 5

بثينة قروري: هذه المبادرات لا يمكن أن تكون مدخلا للتطبيع مع بعض الممارسات أو نزع الطابع الجرمي عنها

سابقة.. السلطات تُوزّع حقن المخدّرات وعوازل طبّية للوقاية من السيدا

■ الرباط **يونس مسكين** ■

تطوّر غير مسبوق في تعاطي السلطات المغربية مع بعض الظواهر والممارسات التي يجرّمها القانون، وتؤدي إلى استفحال مرض فقدان المناعة المكتسبة، كشف عنه وزير الصحة التقدّمي في حكومة رئيسها «إسلامي». الحسين الوردي قال خلال حفل توقيع اتفاقية فريدة من نوعها مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، إن برامج «الوقاية المركبة» بين «الفئات الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالسيدا» والذين يعيشون في وضعية هشاشة، مكنت من الوصول إلى 151.538 شخصا سنة 2013، مضيفا أن السلطات الصحية قامت بإعداد «خرائط للفئات الأساسية»، الغرض من ورائها تحسين البرمجة والتنسيق بين المتدخلين، إضافة إلى تحديد معايير ومقاييس لضمان جودة عالية للخدمات والتدخلات. ومن الجهود التي قال الوزير إنها بُذلت في إطار برنامج تقليص أخطار استعمال المخدرات المحقونة» «توفير خدمات متنوعة نذكر من أهمها توزيع أدوات الحقن»، قبل أن يضيف إليها توزيع وسائل الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا، «وكذا الدعم الاجتماعي والعلاجات الاستبدالية بالميتادون في خمس مدن».

الرئيسة السابقة لمنتدى الزهراء للمرأة المغربية، الجمعية المقرّبة من حزب العدالة والتنمية، بثينة قروري، قالت إن المطلوب في تناول هذا الموضوع هو الحرص على التوازن بين ضمان حقوق جميع الفئات كيفما كانت وضعيتها، وبين حقوق المجتمع. «أكيد أن من الواجب ضمان حق جميع الفئات في الصحة والعلاج، سواء منهم مرضى الإيدز أو الأكثر عرضة للإصابة بها، لكن يجب أيضا ضمان حماية المجتمع من انتشار أمراض اجتماعية مثل الدعارة والمثلية أو المخدرات». وحذرت قروري من أن مثل هذه المبادرات والاتفاقيات، «لا يمكن أبدا أن تكون مدخلا للتطبيع مع مثل هذه الممارسات أو نزع الطابع الجرمي عنها، لأن طيفا واسعا من المجتمع المدني لن يسمح بذلك، وإلى جانب السعي إلى حماية هذه الفئات وضمان حقوقها، يجب العمل على إخراجها من الظواهر المشينة التي يرفضها المجتمع ويحرص على حماية هويته في مواجهتها».

الوردي واليازمي يوقعان الاتفاقية

الاتفاقية التي تم التوقيع عليها، أمس، بمقرّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبحضور عدد كبير من ممثلي الهيئات الدولية والأممية المهتمّة بالموضوع، تنصّ أساسا على إحداث لجنة قيادة تتولى إنجاز الاستراتيجية الجديدة لمحاربة داء السيدا. اللجنة التي أسندت رئاستها إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتضمّ ممثلين عن 25 وزارة وهيئة عمومية ومدنية إضافة إلى القطاع الخاص. وعلاوة على حملات إعلامية تحسيسية ترمي إلى الحدّ من التمييز والوصم تجاه المصابين بمرض السيدا أو المعرّضين له، وتكوين رجال السلطة والأمن والقضاء وأئمة المساجد في هذا الاتجاه؛ تهدف الاستراتيجية الجديدة إلى الدفع نحو تغييرات قانونية وتشريعية تزيل ما سمّاه وزير الصحة الحسين الوردي، الحواجز التشريعية، «خصوصا لفائدة الفئات الأساسية الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالفيروس والسكان في وضعية الهشاشة، ومحاربة الوصم والتمييز الذي يتعرض له الأشخاص المتعايشين مع الفيروس أو المصابين به».

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وضع خطوة التوقيع على اتفاقية إنجاز استراتيجية حقوقية لمواجهة مرض السيدا، في إطار دستوري ودولي، حيث اعتبر أن الأمر يندرج ضمن ورش تفعيل الدستور، حيث «خصص هذا الدستور بابه الثاني للحريات والحقوق الأساسية (من المادة 19 إلى المادة 40) . كما يضمن الدستور مبدأ المناصفة والحق في الحياة وعدم التمييز والحريات والحقوق الأساسية للجميع. أما المادة 31، فقد خصصت للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها الحق في العلاج والعناية الصحية. وهو تعهد بتدعيم دولة القانون بالمغرب». ودافع اليزمي عن حق مجلسه في الإشراف على هذا الموضوع، بالقول إنه «كمؤسسة وطنية معتمدة درجة «أ» له ولاية عامة تتمثل في الحرص على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وإثراء الفكر في مجال حقوق الإنسان».

وفي تفسيره لدواعي محاربة التمييز والوصم الاجتماعيين، قال اليزمي إن الوصم يتمثل في كون الشخص يكون «مطبوعا» اجتماعيا ومن بين عوامل الوصم والتمييز هو نقص المعرفة المتعلقة بالسيدا وطرق تنقيلها وأعراضها. «كما أن فيروس المناعة البشري/ السيدا يحيل على السلوكات المحرمة بمقتضى القوانين السارية المفعول والعقليات (العلاقات الجنسية خارج العلاقات الزوجية، والانحراف الجنسي، واستعمال المخدرات عبر الحقن، واستعمال وسيلة الحقن نفسها من قبل عدة أشخاص)». ويولّد هذا الوصم حسب اليزمي، انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان «كالحق في الحياة والصحة واحترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والسلامة البدنية والنفسية».

إنها خطوة غير مسبوقة تلك التي قررت السلطات المغربية القيام بها في تعاملها مع المدمنين والعاملات في الجنس. فقصد التصدي لانتشار السيدا، تتجه إلى توزيع الحقن «الصحية» على المدمنين والعوازل الطبية على العاملات في الجنس

وزارة الصحة ومجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة

يدا في يد لمحاربة السيدا بالمغرب

7726/1

فتن العفاني

أطلق كل من وزير الصحة البروفيسور الحسين الوردي، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، بحضور المندوب الوزاري لحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، ومدير برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا في المغرب، كمال العلمي، الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة «السيدا» كإطار نموذجي للتصدي للتمييز والنظرة الدونية والوصم والتهميش الذي يعاني منه الأشخاص المتعايشون مع المرض أو المصابون بالداء، وتمكينهم من الولوج الشامل لخدمات الوقاية والعلاج والاستفادة من التكفل والدعم.

وقال البروفيسور الوردي، في كلمة له بالمناسبة، إن إطلاق هذه الإستراتيجية جاء استجابة لوضع بات معه ملحا وضع إطار عمل منسجم ومشترك بين القطاعات المعنية من أجل تمهيد الطريق لمكافحة وباء السيدا الذي تلعب فيه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية القائمة دورا حاسما في انتشاره، على اعتبار أن عدم احترام حقوق الإنسان يساهم بشكل كبير في تفشي المرض بل وفي توسع انتشاره خاصة وسط النساء والأطفال والفئات التي تعد من الفئات الهشة والأكثر عرضة للإصابة بعدوى المرض.

وأبرز أن إقرار هذه الإستراتيجية التي تعد حقوق الإنسان احد أعمدتها الأساسية في نهج مكافحة السيدا، جاءت من جهة تجسيدا لمقتضيات الدستور الجديد الذي ركز بشكل واضح على الحق في الصحة، واضعا بذلك ركائز عقد اجتماعي جديد منح اهتماما خاصا لاحترام حقوق الأشخاص في وضعية هشة وللنوع الاجتماعي و لتكافئ الفرص على مستوى الولوج إلى الخدمات و خصوصا منها الصحية، ومن جهة ثانية انسجاما مع التوجهات السياسية الحالية، وفي مقدمتها الالتزام الذي ما فتئت تبديه السلطات العمومية بقيادة الملك محمد السادس الذي أعطى دفعة حاسمة للرد الوطني على وباء السيدا بزيارته سنة 2003 لمستشفى النهار بالمركز المرجعي بالبيضاء، مقدما بذلك، النموذج الأمثل للتصدي للوصم و التمييز اللذان يعاني منهما الأشخاص المتعايشين مع مرض السيدا.

وذكر الوزير بالعمل الحثيث الذي تقوم به الوزارة على مستوى مكافحة السيدا، وهو العمل الذي يمتد على مدى أكثر من عشرين سنة والذي تم الحرص فيه على تطوير سلسلة من الخطط والاستراتيجيات الوطنية اعتمد في بنائها و في أجرائها على مقاربة تشاركية شملت كل الفاعلين من قطاعات حكومية ومنظمات المجتمع المدني، مشيرا إلى أن كل تلك الاستراتيجيات تم الأخذ فيها بعين الاعتبار حق كل الأشخاص، وخاصة الأكثر عرضة منهم، في الحصول على المعلومة و في التربية الصحية وفي المشورة وفي تشخيص المرض وفي التكفل والرعاية الصحيتين.

وأبرز أن هذا المسار توج بوضع الخطة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا التي تمتد للفترة الفاصلة بين سنوات 2012-2016، والتي يتمركز مضمونها حول حق كل إنسان في الصحة دون تمييز، وتروم إلى تحقيق الولوج الشامل لخدمات الوقاية و العلاج والتكفل و الدعم، هذا مع التركيز على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، تتعلق ببلوغ صفر إصابة جديدة بالمرض و صفر وفاة من جراء المرض و صفر وصم.

ومن جانبه أكد إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على أن الوثيقة الدستورية الجديدة والتي تعد صكا حقوقيا بامتياز وتنص مقتضياته بشكل واضح على محاربة التمييز، بأنت تفرض إعمال المقاربة الحقوقية ضمن الإستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا

2 تتمة

وأرجع اليازمي ممارسات التمييز والوصم والنظرة الدونية اتجاه الأشخاص المصابين بالداء من طرف المجتمع إلى نقص المعرفة بالداء وطرق نقله وأعراضه، على اعتبار أن الإصابة بالفيروس تحيل بشكل مباشر على سلوكات مجرمة بمقتضى القوانين الجاري بها العمل او العقليات، في إشارة إلى العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج، والتي تعتبر دعارة وزنا من قبل الراي العام او الانحراف الجنسي أو ما يعرف باللواط واستعمال المخدرات عبر الحقن واستعمال هذه الأخيرة من قبل عدة أشخاص.

واعتبر اليازمي ان توقيع المجلس الوطني لحقوق الإنسان على اتفاقية شراكة مع وزارة الصحة يندرج من جهة ضمن مرافقته للسياسة العامة التي تضطلع بها الوزارة في المجال، ومن جهة أخرى لدعم بعد حقوق الإنسان في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السيدا، بهدف الحرص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان المرتبطة بالسيدا.

ومن جانبه اعتبر المندوب الوزاري لحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، أن إطلاق هذه الإستراتيجية يشكل بعدا أساسيا في مجال حقوق الإنسان كما يشكل قفزة نوعية في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان خاصة مع فئات اجتماعية تعاني من التمييز والتهميش الوصم في العالم، داعيا القطاعات المعنية إلى العمل من أجل أن تمتد إلى قضايا أخرى كقضايا مكافحة المخدرات وحماية الأشخاص الذين يتعاطون لها، مشيدا بالدور الذي لعبته جمعيات مكافحة السيدا مع جمعيات أخرى في العمل على الرفع من مستوى الوعي لحماية هذه الفئات خاصة في أماكن الحرمان الحرية سواء كانوا معتقلين أو مدمنين.

وأكد في هذا الصدد على التركيز على بعض القوانين وتوفير البنية القانونية المساعدة للعمل في هذا المجال وضرورة اتخاذ الإجراءات الوقائية وتقوية الوعي بمخاطر المرض، مشيرا إلى ما تتيحه الإستراتيجية التي تم إطلاقها من إمكانيات للحصول على معطيات خاصة بهذه الفئات وبالنسبة للمتعاطين للمخدرات، وفسح المجال لاتخاذ التدابير التي من شأنها كفالة مساواة بالنسبة للنساء والفئات الأخرى الهشة من حاملي الفيروس مع غيرهم.

هذا وأبرز الهيبة، أن المغرب يعد احد أولى البلدان في شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي انخرطت في إعداد وإقرار هذا النوع من الاستراتيجيات في مجال مكافحة داء السيدا في علاقته بحقوق الإنسان، والتي يرتكز مضمونها بالنسبة لحالة المملكة على مكافحة التمييز انطلاقا من المقتضيات التي تضمنها الدستور الجديد وانطلاقا أيضا من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها والتي تقدم بخصوصها تقارير دورية إلى جهات المعاهدات وأيضا بالنسبة لتقارير الإجراءات الخاصة التي تزور المغرب في قضايا لها علاقة بهذا الموضوع خاصة التمييز.

التجديد

الوردي: تحديات تعترض حاملي فيروس السيدا للولوج الشامل للعلاج

أقر وزير الصحة الحسين الوردي بوجود تحديات وحواجز تعترض طريق المصابين بفيروس السيدا في الوصول إلى الولوج الشامل لخدمات الوقاية والعلاج. وأكد الوردي أمس الاثنين بمناسبة إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس السيدا أن عدم احترام حقوق الإنسان يساهم في تفشي المرض وبالتالي في حدة نسبة حدوثه، و في نفس الوقت فإن مرض السيدا يعيق التطورات التي تم إنجازها في ميدان حقوق الإنسان. وأشار الوردي إلى أن برامج الوقاية المركبة بين الفئات الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالسيدا والذين يعيشون في وضعية هشاشة مكنت من الوصول إلى 151 ألف و 538 شخص سنة 2013، مضيفا أن عدد النساء الحوامل المصابات بالسيدا ارتفع من 2622 سنة 2011 إلى 83 ألف و 681 سنة 2013 مع ارتفاع في نسبة تغطية النساء الحوامل المصابات بالسيدا بالأدوية المضادة للفيروس إلى 45 في المائة سنة 2013 مقابل 12 في المائة سنة 2009.

التفاصيل ص: 3

الوردي: تحديات تعترض حاملي فيروس السيدا للولوج الشامل للعلاج

● سناء القويطي

أقر وزير الصحة الحسين الوردي بوجود تحديات وحواجز تعترض طريق المصابين بفيروس السيدا في الوصول إلى الولوج الشامل لخدمات الوقاية والعلاج. وأكد الوردي أمس الاثنين بمناسبة إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس السيدا أن عدم احترام حقوق الإنسان يساهم في تفشي المرض وبالتالي في حدة نسبة حدوثه، و في نفس الوقت فإن مرض السيدا يعيق التطورات التي تم إنجازها في ميدان حقوق الإنسان.

وأشار الوردي إلى أن برامج الوقاية المركبة بين الفئات الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالسيدا والذين يعيشون في وضعية هشاشة مكنت من الوصول إلى 151 ألف و 538 شخص سنة 2013، مضيفا أن عدد النساء الحوامل المستفيدات من المعلومات البيولوجية للكشف عن الفيروس ارتفع من 2622 سنة 2011 إلى 83 ألف و 681 سنة 2013 مع ارتفاع في نسبة تغطية النساء الحوامل المصابات بالسيدا بالأدوية المضادة للفيروس إلى 45 في المائة سنة 2013 مقابل 12 في المائة سنة 2009.

وأكد الوردي أن سنتي 2012 و 2013 شكلت منعطفين هامتين في امتداد الولوج إلى المشورة والكشف عن الفيروس، حيث بلغ عدد المستفيدين على التوالي 222 ألف و 626 و 583 ألف و 440 مقابل 60 ألف سنة 2011، ويرجع الفضل في ذلك إلى المقاربة التي تم اعتمادها والتي جمعت بين تدخلات المنظمات غير الحكومية وإدماج التحاليل الفيروسية بالمؤسسات الصحية وتنظيم حملات الكشف الوطنية.

وبخصوص ضمان الولوج للعلاجات المقاومة للفيروس لفائدة الأشخاص المتعايشين واعتمادا على الاستراتيجية الوطنية لرعاية المصابين بالفيروس، فقد بلغ عدد المراكز المرجعية بالمستشفيات الجامعية والجهوية 15 مركزا يبلغ عدد المستفيدين من خدماتها 9,464 سنة 2013 مقابل 4,047 سنة 2011 أي بزيادة وصلت نسبتها 60 في المائة.

هذا وتم خلال هذه المناسبة التوقيع على اتفاقية شراكة بين وزارة الصحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري السيدا.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع إطار متسق للعمل والمرجعة يعتمد على مقاربة حقوقية من أجل الحصول على استجابة فعالة للوباء يقوم من خلالها تشخيص التمييز والوصم والمحافظة على حقوق الفئات السكانية الأكثر عرضة لخطر الإصابة والفئات في وضعية هشة والمتعايشين مع فيروس السيدا، كما تهدف إلى مواكبة المخطط الإستراتيجي الوطني الذي اعتمدته وزارة الصحة لمكافحة السيدا 2012-2016 وإدماج جميع الشركاء من القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بسواء الفاعلة منها في مجال حقوق الإنسان أو مكافحة السيدا، كما تعمل أيضا على تعبئة جميع الشركاء الدوليين للتنمية. وتتتبع هذه الاستراتيجية سيتم إحداث لجنة وطنية متعددة القطاعات من أجل تنسيق عمليات التنفيذ والتتبع والتقويم والتواصل في شأن الاستراتيجية، وستضم هذه اللجنة أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والقطاعات الحكومية المعنية والمنظمات غير الحكومية واللجان الجهوية متعددة القطاعات لمكافحة السيدا، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا ووحدة التدبير بالصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا.

من جهته، قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن الوصم والتمييز يحدان من قدرة المجتمعات على الرد بشكل فعال ضد الآثار المدمرة لهذا الوباء. ويشكل الوصم بحسبه في كون الشخص يكون مطبوعا اجتماعيا. وأوضح اليزمي أنه من بين عوامل الوصم والتمييز هو نقص المعرفة المتعلقة بالسيدا وطرق انتقالها وأعراضها، كما أن فيروس السيدا يحيل على السلوكات المحرمة بمقتضى القوانين السارية المفعول والمقاليد (العلاقات الجنسية خارج العلاقات الزوجية، الانحراف الجنسي واستعمال المخدرات عبر الحقن واستعمال نفس وسيلة الحقن من قبل عدة أشخاص). وأشار اليزمي إلى أن الوصم والتمييز يولد انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان مالحق في الحياة والصحة واحترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والسلامة البدنية والنفسية.

قالوا إنهم يريدون أن يكشف بنكيران والرميد الحقيقة حول أحداث الدار البيضاء

16 ماي.. السلفيون أمام البرلمان والصبار يرد «هاتوا برهان براءتكم»

■ فاس محمد حرودي ■

في ظل الحديث الذي يروج حول قرب حدوث انفراج في ملف المعتقلين منهم، قرر السلفيون التصعيد بتنظيم وقفة أمام البرلمان في الذكرى الـ11 لتفجيرات 16 ماي.

عاد الجدل من جديد إلى ملف المعتقلين الإسلاميين القابعين بسجون المملكة، على خلفية تفجيرات 16 ماي 2003 بمدينة الدار البيضاء، والتي خلفت قتلى وجرحى وخسائر مادية جسيمة، حيث قرر السلفيون الخروج، يوم الجمعة المقبل، إلى الشارع، وتنفيذ وقفة احتجاجية أمام مقر البرلمان بالرباط بمناسبة مرور، كما يقولون، 11 سنة على ملف المعتقلين الإسلاميين المطالبين بكشف الحقيقة في الأحداث، سيشارك فيها حوالي ألف سلفي وأسرهم، بحسب اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين والتي دعت إلى الوقفة.

وفي هذا السياق، قال عبد الرحيم الغزالي، الناطق الرسمي باسم اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، في تصريح خص به «أخبار اليوم»: «إن تحركنا يأتي بمناسبة مضي 11 سنة عن أحداث الدار البيضاء، ومن خلاله نريد أن نسائل رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ووزير العدل مصطفى الرميد، عن خلفيات تشكيكهما في الأحداث ومطالبتهما أيام المعارضة بالتحقيق فيها، وسكوتهما عنها بعد وصولهما إلى الحكومة»، متسائلا: «إن اطلع بنكيران والرميد على خبايا هذا الملف والتي ساقت الـ ف سلفي إلى المحاكمة والحبس، فإننا نطالبهما اليوم بالكشف عنها للعموم».

وثقة سابقة للسلفيين

واعتبر الغزالي، الأخبار التي تروج حول دخول ملف السلفية إلى خانة الانفراج، بأنه «كلام محللين وباحثين في الجماعات الإسلامية، ونحن لم نتلق حتى الآن أي إشارة واضحة أو مشفرة من الجهات الرسمية، تفيد حالة الانفراج التي يتحدث عنها الإعلام، بعد أن ربطها بواقعة إمامة الفيزازي للصلاة في حضرة ملك البلاد بطنجة»، بحسب تعبير الغزالي.

واتصلت «أخبار اليوم» بمصطفى الرميد للرد على تصريح الغزالي، لكن هاتفه ظل يرن بدون أن نتلقى منه على جواب، من جهته، رفض محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي يوجد خارج المغرب، التعليق على الموضوع، واكتفى بالقول في اتصال هاتفي أجرته معه «أخبار اليوم»: «إن كان السلفيون سيخرجون للمطالبة بفتح تحقيق قضائي في أحداث 16 ماي، فهذا من حقهم، لكن عليهم أن يأتوا بالحقائق والأدلة التي تبرئهم، ولا يطلبون ذلك من غيرهم».

وسبق للصبار أن نفى في تعليق سابق للجريدة، وجود أي وثيقة تتحدث عن اتفاق 25 مارس 2011 بين الدولة والسلفيين، محملا إياهم مسؤولية إجهاض مسار التسوية منتصف ماي 2011، عقب الأحداث الدامية لسجن سلا والتحاق عدد كبير منهم بالجهاد بجانب الجماعات الإسلامية بسوريا، فيما اعتبر الصبار في تصريحات صحفية، أخرها لوكالة الأنباء المغرب العربي، بأن «ملف معتقلي السلفية، ملف ضخم ومعقد، يحتاج إلى نراسات ووقت وإشارات إيجابية من السلفيين لمعالجته، فنحن مهتمون بملفهم ومازلنا نتجاوب مع مطالب معتقليهم المشروعة داخل السجون المغربية»، بحسب تعبير الصبار.

مع الحدث

العلاقة بين السيدا وحقوق الإنسان

335519

• بلال التليدي

ثمة نقاط التباس كبيرة في موضوع العلاقة بين السيدا وحقوق الإنسان تحتاج إلى أن تدقق حتى لا تكون الصياغات العامة بهذا الشأن مدخلا من مداخل الاستثمار لأجندات قيمية بعيدة كل البعد عن هدف مكافحة داء السيدا.

نعم، لا نختلف مع السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كلمته بمناسبة انعقاد انطلاق الاستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري- السيدا في كون بعض أسباب مرض السيدا تشكل عناصر وصم اجتماعي يساهم في تبرير انتزاع بعض الحقوق الأساسية لهذا المريض، كما لا نختلف مطلقا مع السيد وزير الصحة الحسين الوردي في كون «عدم احترام حقوق الإنسان يساهم في تفشي المرض والتالي حدة نسبة حدوثه» ، فضعف التعليم والإعلام والتوعية هو الذي يبرر انتشار السيدا عند بعض المجموعات كالنساء والأطفال، لكن، هذا الاتفاق من حيث المبدأ لا ينبغي أن يؤخذ على إطلاقه، إذ ثمة، فرق كبير بين هدر الحقوق التي تؤدي ببعض الفئات إلى السقوط ضحايا السيدا، وبين التمكين لبعض «الحقوق» التي لا خلاف على كونها تشكل السبب الرئيس للسيدا.

للأسف السيد إدريس اليزمي، استعمل لغة غامضة وملتبسة، فجعل الحقوق كلها في حزمة واحدة، فبدل أن يتحدث في الحق في التعليم والإعلام والصحة التي تعتبر الحقوق التي تضمن التقليل من نسبة الإصابة بالسيدا لاسيما لدى الأوساط الأكثر تعرضا لها، تحدث عن «حقوق» أخرى، لا ندري كيف تكون أداة للتقليص من انتشار داء السيدا، فالحديث عن الحياة الخاصة في سياق جدل العلاقة بين حقوق الإنسان وبين مكافحة السيدا غير مفهوم، اللهم إن كان القصد منه الإقرار بواقع الأمر واعتبارها مسلمات فوق المناقشة المجتمعية.

والواقع أن التدقيق في هذا الموضوع أمر ضروري ولازم، إذ لا خلاف في ضرورة تمكين المواطن من حقه في التربية والتثقيف الجنسي، لأن ذلك يدخل ضمن استراتيجية تحصينه من الإصابة بمرض السيدا، كما أن الحق في الصحة أمر لا خلاف فيه بالنسبة إلى الجميع، سواء كان مصابا بمرض السيدا أو معافى منه، وليس هناك اي مبرر كيفما كان نوعه يمكن أن يمنع الإنسان من حقه في الصحة والتعافي مهما كانت مخالفته للمنظومة المعيارية للمجتمع، لكن، كما أنه لا يمكن حرمان هؤلاء من حقهم في التربية والتعليم والحق في الصحة، لا يمكن بأي مبرر حقوقي كيفما كان أن تصير العلاقات الجنسية غير الشرعية، التي تعتبر السبب الرئيس لتناقل فيروس السيدا، حقا من حقوق الإنسان تندرج ضمن الحياة الخاصة إن كان هذا هو المفهوم الذي يقصده السيد اليزمي.

الالتباس هنا خطير، وأخطر منه الالتباس في موضوع الوصم الاجتماعي، لأنه يتطلب أيضا تدقيقا من نوع آخر، فإذا كان الاتفاق حاصلا في عدم مشروعية الوصم المفضي إلى التمييز ضد المريض وحرمانه من حقوقه الأساسية لاسيما في الصحة، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون مبررا للضغط القسري على المجتمع للتطبيع مع العلاقات الجنسية غير الشرعية والاحتجاج بكون ذلك يمثل حقا من حقوق الإنسان أو يدخل ضمن مسمى الحياة الخاصة.

التركيب السليم لهذه المعادلة، والتي تتفق كلية مع ثقافة حقوق الإنسان ومع المنظومة المعيارية للمجتمع، أنه بقدر ما تساعد ثقافة حقوق الإنسان في مكافحة هذا المرض والتقليص منه بقدر ما يجب ألا تعطي هذه الحقوق الغطاء لاستمرار المعاناة وتوسيع دائرة المرض بإصابة فئات أخرى تروح ضحية الاقتناع بأن العلاقات الجنسية تدخل في مسمى الحقوق الخاصة والحياة الخاصة أو حرية الجسد.

ثمة أجندات دولية وبعضها محلي أيضا، لا يخفي الذريعة الحقوقية في التمكين للعلاقات الجنسية غير الشرعية، بل وفي المطالبة بحذف بعض المقتضيات القانونية التي تجرمها، فنخشى أن تكون بعض العبارات الغامضة والملتبسة المستعملة من قبل السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان توفر غطاء آخر لهذه المطالبات.

استراتيجية وطنية لمحاربة التمييز ضد حاملي «السيدا»

سعاد شاغل

وزارة الصحة تحارب الوصم ضد حاملي فيروس نقص المناعة . يوم أمس أطلق الحسين الوردي الإستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة السيدا، وذلك تحت شعار «حياة كريمة بدون وصم ولا تمييز».

الإستراتيجية التي تعد الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتوخى الوصول إلى صفر إصابة وصفر تمييز. تضع إطارا مشتركا بين القطاعات تمهد الطريق لمكافحة وباء ، تلعب فيه « الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية القائمة دورا حاسما في انتشاره » يؤكد وزير الصحة. الحسين الوردي الذي أصر على العلاقة الوطيدة والمعقدة بين حقوق الإنسان وانتشار الداء، وانعكاساته على الأفراد والجماعات، أوضح أن عدم احترام حقوق الإنسان ساهم ويساهم في تفشي المرض وبالتالي حدة نسبة حدوثه . أشار التباين في الإصابة بالمرض بين النساء والأطفال الفئات الأكثر عرضة للإصابة بعدوى المرض .

وفيما يخص التصدي للوصم والتمييز اللذين يعاني منهما المتعايشون مع مرض السيدا، تم التنصيص في دستور 2011 على الحق في الصحة في إطار عقد اجتماعي جديد «منح اهتماما خاصا لاحترام حقوق الأشخاص في وضعية هشة وللنوع الإجتماعي ولتكافؤ الفرص على مستوى الولوج إلى الخدمات وخصوصا منها الصحية» يضيف وزير الصحة الحسين الوردي .

وفيما يخص الإستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا 2012 – 2016 والتي تضع الولوج الصحة دون تمييز ضمن أولوية الأولويات، تهدف إلى بلوغ صفر إصابة جديدة بالمرض وصفر وفاة من جراء المرض وصفر وصم . مبتغى لن يتحقق إلا بالولوج الشامل لخدمات الوقاية والعلاج والتكفل والدعم .

وحسب آخر المعطيات والأرقام فقد تم خفض عدد الإصابات الجديدة بالفيروس، وتراجع نسبة الوفيات المتعلقة بالأشخاص حاملي الفيروس، حيث مكنت برامج الوقاية من الوصول إلى 151.538 شخصا سنة 2013، كما تم إعداد خرائط للفئات الأكثر عرضة للإصابة بغية تحديد معايير ومقاييس لضمان ولوجهم للخدمات والتدخلات، والتي كان من أهمها برنامج تقليص استعمال المخدرات المحقونة، من خلال توزيع أدوات الحقن ووسائل الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا، وكذا الدعم الإجتماعي والعلاجات الاستبدالية بالميتادون.

أما فيما يخص برنامج القضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل والذي يمتد من2012إلى 2016 ، فقد وصل عدد المستفيدات من الحوامل من الفحوصات البيولوجية للكشف عن الفيروس ما قبل الولادة 83،661 سنة 2013 فيما لم يتجاوز العدد 3622 سنة 2011 ، فيما بلغت نسبة تغطية النساء الحوامل المصابات بالسيدا بالأدوية المضادة للفيروس 45 في المائة سنة 2013 مقابل 12 في المائة سنة 2012. فيماوصل عدد المستفيدين من الكشف عن السيدا خلال 2013 583،440 مقابل 60 ألفا سنة 2011.

وإذا كانت الإستراتيجية حسب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان تهدف إلى تعمم «الحق في العلاج والعناية الصحية» فالهدف بالنسبة لوزارة الصحة هو بلوغ مليون كشف سنة 2016، بالتركيز أولا على الفئات الأكثر هشاشة، و ثانيا برفع عدد المراكز المرجعية بالمستشفيات الجامعية والجهوية، والتي وصل عددها 15 مركزا تقدم خدماتها لأكثر من 6464 مصابا مقابل 4048 سنة 2011..

محمد الصبار يزور المستشفى الميداني المغربي بمخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن

3067B

مخيم (الزعتري) للاجئين السوريين في الأردن

قام الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، السبت، بزيارة إلى المستشفى الميداني الطبي الجراحي المغربي بمخيم (الزعتري) للاجئين السوريين، في محافظة المفرق الأردنية (شمال شرق).

وخلال هذه الزيارة، قدم الطبيب الرئيس للمستشفى، العقيد عبد الحميد الساري، للسيد الصبار شروحات حول المهام التي يقوم بها المستشفى والخدمات التمريضية والعلاجية، التي تقدمها أطره للاجئين السوريين بالمخيم.

كما قام الصبار، خلال الزيارة التي رافقه فيها السيد محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والتي تأتي على هامش مشاركتهما في الدورة الثالثة للملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، التي تختتم اليوم الأحد بعمان، بجولة في مختلف الأقسام والمرافق التي تتكون منها هذه الوحدة الاستشفائية المتكاملة.

وبهذه المناسبة، أشاد السيدان الصبار والنشناش بالمجهودات التي تقوم بها طواقم المستشفى، الطبية منها والتمريضية، مثمنين مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بإقامة هذا المستشفى لدعم الأردن في تحمل أعباء استضافة آلاف اللاجئين السوريين فوق أراضيه، ومساعدة الشعب السوري في هذه الظروف الصعبة من تاريخه.

وبحسب معطيات لإدارة المستشفى، فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين استفادوا من خدمات المستشفى، إلى غاية يوم 30 أبريل الماضي، 344 ألفا و267 لاجئا، قدمت لهم 469 ألفا و38 خدمة طبية، كما تم تسليمهم 318 ألفا و349 وصفة طبية مجانية.

المغرب البلد الوحيد في المنطقة يبلور استراتيجية للتصدي للسيدا بمقاربة حقوقية

أكد ادريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حديثه ضمن أشغال انطلاق الإستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان و السيدا، البارحة بالرباط، أن المغرب هو البلد الوحيد في المنطقة الذي يبلور هذه الإستراتيجية بمقاربة حقوقية. و شدد اليازمي أن المقاربة المبنية على حقوق الإنسان في المواجهة الوطنية للسيدا (2012-2016) تشكل العنصر الأساسي لبرنامج عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال فيروس المناعة البشرية، و في هذا الإطار يندرج مجهود المجلس و شركاؤه في إعداد الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان و فيروس المناعة البشري.

التفاصيل ص 2

لمياء الزهيري

أكد ادريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حديثه ضمن أشغال انطلاق الإستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان و السيدا، أمس بالرباط، أن المغرب هو البلد الوحيد في المنطقة الذي يبلور هذه الإستراتيجية بمقاربة حقوقية.

و شدد اليازمي أن المقاربة المبنية على حقوق الإنسان في المواجهة الوطنية للسيدا (2012-2016) تشكل العنصر الأساسي لبرنامج عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال فيروس المناعة البشرية، و في هذا الإطار يندرج مجهود المجلس و شركاؤه في إعداد الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان و فيروس المناعة البشري.

و أفاد رئيس مجلس حقوق الإنسان بأن اهتمام المجلس بمسألة السيدا جاء بسبب الوصم و التمييز اللذان يحدان من قدرة المجتمعات على الرد بشكل فعال ضد الآثار المدمرة لهذا الوباء، حيث يولد هذا التمييز انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان كالحق في الحياة و الصحة و احترام الكرامة الإنسانية و الحياة الخاصة و السلامة البدنية و النفسية.

و ذكر اليازمي أن أهداف الإستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان و السيدا، النهوض بحقوق الإنسان المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/ السيدا، من أجل التوافق مع رؤية انعدام الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، انعدام التميز، و انعدام الوفيات الناتجة عن هذا الفيروس في المغرب أي صفر إصابة، صفر تمييز، صفر وفات، و تأتي هذه الإستراتيجية استجابة للحاجة الملحة لوضع إطار عمل منسجم و مشترك بين القطاعات يهدف إلى تمهيد الظروف لمكافحة وباء تلعب فيه الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية القائمة دورا حاسما في انتشاره.

و من جهته قال لحسن الوردي وزير الصحة انه هناك إجماع على المستوى العالمي حول العلاقة المعقدة بين حقوق الإنسان و انتشار داء السيدا و انعكاساته على الأفراد و الجماعات، فعدم احترام حقوق الانسان يساهم في تفشي المرض و بالتالي في حدة نسبة حدوثه، و في نفس الوقت فإن مرض السيدا يعيق التطورات التي تم انجازها في ميدان حقوق الإنسان، و تبرز هذه العلاقة بجلاء لما نأخذ بعين الاعتبار نسبة المرض المتباينة عند بعض المجموعات كالنساء و الأطفال و الفئات الأكثر عرضة للإصابة بعدوى المرض.

و أشار إلى أن برامج الوقاية المركبة بين الفئات الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالسيدا و الذين يعيشون في وضعية هشاشة، مكنت من الوصول إلى 151 الف و خمس مائة و ثمانية و ثلاثون شخص سنة 2013، بالمقارنة مع السنوات السابقة، و قد شكلت سنتي 2012- 2013 محطتين هامتين في امتداد الولوج إلى المشورة و الكشف عن الفيروس، حيث بلغ عدد المستفيدين على التوالي 222 الف و ست مائة و عشرون ، و 583 الف و أربع مائة و أربعون.

و بخصوص ضمان الولوج للعلاجات المقاومة للفيروس لفائدة الأشخاص المتعايشين و اعتمادا على الاستراتيجية الوطنية لرعاية المصابين بالفيروس، أكد الوردي أنه بلغ عدد المراكز المرجعية بالمستشفيات الجامعية و الجهوية 15 مركزا بلغ عدد المستفيدين من خدماتها 6464 سنة 2013 بزيادة وصلت 60 في المائة بالمقارنة مع 2011.

و ضم برنامج اللقاء، توقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان و وزارة الصحة، و كذا تقديم وثائقي حول الوصم و التمييز، و تقديم محاور الإستراتيجية الوكنية حول حقوق الإنسان و السيدا و دور اللجنة الوطنية متعددة القطاعات لمكافحة هذا الوباء.

المغرب يعتمد مقاربة حقوقية لمحاربة الداء والوصم والتمييز ضد المصابين

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ومرض «السيدا»

وزير الصحة: عدم احترام حقوق الإنسان يساهم في تفشي المرض

877513

عزيزة الفرفاوي

أطلقت وزارة الصحة، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا، والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا، أمس الاثنين بالرباط الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري السيدا. وقعت الوزارة والمجلس على اتفاقية شراكة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وتهدف الاستراتيجية، التي أعدت في إطار مقاربة تشاركية، إلى وضع إطار متسق للعمل والبرمجة يعتمد على مقاربة حقوقية، من أجل الحصول على استجابة فعالة للوباء يحصل من خلالها تخفيف التمييز والوصم، والمحافظة على حقوق الفئات السكانية الأكثر عرضة لخطر الإصابة، والفئات في وضعية هشة والمتعايشين مع فيروس السيدا.

كما تهدف إلى مواكبة المخطط الاستراتيجي، الذي وضعته الوزارة الصحة لمكافحة السيدا 2012-2016، وإدماج جميع الشركاء من القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، كما تعمل على تعبئة جمع الشركاء الدوليين للتنمية.

وقال الحسين الوردي، وزير الصحة، إن "الاستراتيجية الخاصة بحقوق الإنسان والسيدا تأتي استجابة للحاجة الملحة لوضع إطار عمل منسجم ومشترك بين القطاعات، يهدف إلى تمهيد الطريق لمكافحة وباء تلعب فيه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية القائمة دورا حاسما في انتشاره"، مشيرا إلى أن عدم احترام حقوق الإنسان يساهم في تفشي المرض وفي حدة نسبة حدوثه، ويعيق هذا المرض التطورات في ميدان حقوق الإنسان. وذكر الوردي في كلمة بالمناسبة، أن مضمون الاستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا 2012 - 2016 يتمركز حول حق كل إنسان في الصحة دون تمييز، إذ يهدف إلى بلوغ صفر إصابة جديدة بالمرض وصفر وفاة جراء المرض وصفر وصم، كما يرمي إلى تحقيق الولوج الشامل لخدمات الوقاية و العلاج والتكفل والدعم.

وأضاف أن هذه الاستراتيجية مكنت من تحقيق مجموعة من الإنجازات، أبرزها بدء تراجع عدد الإصابات الجديدة بالفيروس، وتراجع نسبة الوفيات المتعلقة بالأشخاص حاملي الفيروس، حسب آخر المعطيات التي تتوفر لدى وزارة الصحة.

وأشار إلى أن برامج الوقاية المركبة بين الفئات الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالسيدا، التي تعيش في وضعية هشاشة، مكنت من الوصول إلى 151 ألفا و538 شخصا

الإذاعة

سنة 2013. كما بذلت جهود كبيرة في إطار برنامج تقليص أخطار استعمال المخدرات المحقونة عبر توفير خدمات متنوعة، ذكر منها توزيع أدوات الحقن، ووسائل الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا، وكذا الدعم الاجتماعي والعلاجات الاستبدالية بالميثادون في خمس مدن.

وعن البرنامج الوطني للقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل 2012 - 2016، يضيف الوردي، بلغ عدد النساء الحوامل المستفيدات من الفحوصات البيولوجية للكشف عن الفيروس ما قبل الولادة 83 ألفا و661 سنة 2013، مقابل 3 آلاف و622 سنة 2011، مع ارتفاع في نسبة تغطية النساء الحوامل المصابات بالسيدا بالأدوية المضادة للفيروس إلى 45 في المائة سنة 2013، مقابل 12 في المائة سنة 2000.

من جهته، قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مداخلة له، إن المغرب هو البلد الوحيد في المنطقة الذي وضع استراتيجية وطنية بمقاربة حقوقية لمحاربة السيدا، والقضاء على التمييز بين الفئات المتعايشة مع الداء، مشيرا إلى أن الاتفاقية تهدف إلى مرافقة السياسة العمومية للوزارة في هذا المجال، وتدعيم البعد الحقوقي في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السيدا (2012-2016). وإعمال الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان وفيروس السيدا، بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان المرتبطة بالفيروس، في أفق تقارب الرؤية نحو صفر حالة إصابة جديدة، وصفر نرجة تمييز، وصفر حالة وفاة بسبب السيدا بالمغرب.

وفي مداخلة له، أوضح المحجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، أن المغرب من ضمن دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط الذي دخل في استراتيجيات محاربة السيدا بمقاربة حقوقية، ودعا إلى التركيز في هذه الاستراتيجية على التكوين والتكوين المستمر للعاملين في هذا المجال، وكذا العاملين في مجال الإعلام، للنهوض بحقوق الفئة المصابة بالداء واحترام حقوقهم.

وأضاف أن الاستراتيجية التي أطلقت من شأنها أن تفتح إمكانيات مهمة على مستوى التنسيق بين مختلف المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، كما قد تمتد إلى مكافحة المخدرات، والرفع من الوعي بأخطار التعاطي لها، مبرزا أن هذه الاستراتيجية ستفتح المجال لتوفير المعطيات الإحصائية الخاصة بالفئات المصابة بالداء، وأيضا، الذين يتعاطون المخدرات.

الصباح
يومية مغربية شاملة

31 ألف مصاب بداء السيدا

النساء والأطفال ومدمنو المخدرات الأكثر عرضة لخطر الإصابة

43792

كشفت الإحصائيات الرسمية الأخيرة وجود 31 ألف مغربي مصاب بفيروس المناعة المكتسبة (السيدا) إلى حدود اليوم، علما أن 72 في المائة من المصابين يجهلون مرضهم، مقابل حوالي 6500 مغربي يتلقون العلاج المضاد، في الوقت الذي أكد فيه الحسين الوردي، وزير الصحة أن برامج الوقاية المركبة من الفئات الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالسيدا، والذين يعيشون في وضعية هشاشة، مكنت من الوصول إلى 151 ألف و538 شخصا العام الماضي.

والمر وزير الصحة خلال مداخلته في حفل إطلاق الإستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية، أمس (الاثنين) بالرباط، بالعلاقة المعقدة بين حقوق الإنسان وانتشار داء السيدا، وانعكاساته على الأفراد والجماعات، ذلك أن عدم احترام حقوق الإنسان يساهم في تفشي المرض، وبالتالي في حدة حدوثه، وفي الوقت نفسه يعيق مرض السيدا التطورات التي انجزت في ميدان حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن هذه العلاقة تبرز بجلاء عندما نأخذ بعين الاعتبار نسبة المرض المتدنية عند بعض المجموعات كالنساء والأطفال والفئات الأكثر عرضة للاصابة بعدوى المرض.

من جهته، ذكر إدريس اليزمي، بمقتضيات الدستور التي تنص على مبدأ عدم التمييز كيفما كان السبب وهذا المبدأ هو إحدى القواعد الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، يقول اليزمي، الذي ثمن تعبئة المجتمع المدني للوقاية من الإصابة بهذا الداء الذي انتشر في المغرب منذ عدة سنوات، تعبئة يجب التذكير بها والتأكيد عليها، إذ ابان عن قدرات هائلة للتضامن مع هذه الفئة.

وزير الصحة خلال الإعلان عن الخطط الوطني لمكافحة السيدا (أرشيف)

كما بلور المغرب إستراتيجية وطنية لمحاربة السيدا، وكان بذلك البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يبلور مثل هذه الإستراتيجية بمقاربة حقوقية.

وفيما نوه رئيس المجلس بتفاعل وزارة الصحة مع تقارير المجلس التي قال إنها تعمل على تفعيل توصياتها في ظروف صعبة، أكد الوردي أن حضوره (اليوم) تأكيد على انخراطنا في مختلف مواقف المجلس الذي عرف دائما كيف يرفع التحديات ومرافقة الإصلاحات الصحية التي عرفتها بلادنا، "وأنا هنا لدعم ومساندة كل المقاربات التي ستوقع اليوم في هذه الاتفاقية".

ونبه الوردي إلى أن الهدف من الإستراتيجية الجديدة التي وقعتها وزارته مع مجلس اليزمي يكمن في تجاوز الحواجز التي تحول دون الولوج إلى العلاج، بسبب التمييز، مؤكدا "سنعتمد على التحسيس، وتحدل المرضى الحاملين للفيروس ومحاربة التمييز والوصم من أجل الوصل إلى صفر إصابة وصفر وفاة وصفر تمييز".

ومن جهته، نبه المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إلى أن المصابين بداء السيدا هم من الفئات التي تعاني التهميش، "وهذه الفئات أصبحت تستوجب حماية قانونية واضحة جدا في علاقة بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها كونيا"، مؤكدا على دور المنظمات غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان في علاقة بحاملي الفيروس ومرضى السيدا.

وأبدى المر بأهمية التكوين المستمر في هذا المجال لكافة الفاعلين، قال إن هذه الإستراتيجية تفتح إمكانيات مهمة في هذا المجال، وقد تمتد إلى قضايا أخرى مثل مكافحة المخدرات وحماية الأشخاص الذين ينعاطونها، خاصة في أماكن الحرمان من الحرية، مؤكدا ضرورة توفير البيئة القانونية المساعدة، واتخاذ الإجراءات الوقائية وتقوية الوعي بالمرض وتوفير المعطيات الإحصائية بالنسبة إلى هذه الفئات ومتعاطي المخدرات وكفالة مساواة المرضى وحاملي الفيروس مع غيرهم في التمتع بحقوق الإنسان الأخرى.

هجر المغلي

الوردي يُشهر أسلحة حرب شاملة على داء السيدا بالمغرب

معركة جديدة دشنها وزير الصحة الحسين الوردي ضد داء نقصان المناعة البشرية (السيدا)، هذه المرّة، انطلاقا من بوابة جبهة حقوق الإنسان، وذلك بإعطاء انطلاقة الإستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان والتصدّي لفيروس نقصان المناعة البشرية، في لقاء دراسي، ترأسه وزير الصحة، إلى جانب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، صباح اليوم، بمقر المجلس بالرباط.

ففي الوقت الذي يصل فيه عدد المصابين بداء فقدان المناعة البشرية، حسب أرقام وزارة الصحة إلى 30 ألف حالة إصابة، 74 في المائة منهم يجهلون إصابتهم بالمرض، أعلن الوزير الوردي أنّ وزارة الصحة تطمح، من خلال الإستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا، الممتدّة ما بين 2012-2016 إلى بلوغ "صفر إصابة بالمرض، وصفر وفاة جراء المرض، وصفرِ وصْم".

وقال الوردي، في الكلمة التي ألقاها في افتتاح اليوم الدراسي، إنّ وزارة الصحة حققت، حسب المعطيات المتوفّرة لديها، مجموعة من الانجازات، من أهمّها بدْء تراجع عدد الإصابات الجديدة بالفيروس، وتراجع نسبة الوفيات المتعلقة بالأشخاص حاملي الفيروس، وذلك بفضل مقاربة تشاركية تمّ بناؤها ودعمها من طرف الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني.

وتتمثل الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة، حسب الوردي، في تقوية برامج الوقاية المركّبة، والتي تشمل استخدام الوسائل الطبيّة والسلوكية والاجتماعية مجتمعة، وتشخيص الإصابة لدى الفئات الأساسية الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس، وتحسين الولوج للعلاجات الثلاثية المقاومة للفيروس، والتتبع البيولوجي والدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص المتعايشين معه.

وبلغة الأرقام، قال وزير الصحة إنّ برامج الوقاية المركّبة بين الفئات الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالسيدا، والذين يعيشون وضعية هشاشة، مكّنت من الوصول إلى 151.538 شخص، خلال السنة الماضية؛ وفيما يتعلق بالبرنامج الوطني للقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل 2012-2016، فقد انتقل عدد النساء الحوامل المستفيدات من الفحوصات البيولوجية للكشف عن الفيروس ما قبل الولادة، من 3.622 حالة، سنة 2012، إلى 83.661 حالة، سنة 2013.

وقال الوردي، إنّ سنتيْ 2012 و 2013، كانتا محطتين هامتين في امتداد الولوج إلى المشورة والكشف عن فيروس نقصان المناعة البشرية، حيث وصل عدد المستفيدين خلال سنة 2012 إلى 222.620 مستفيدا ومستفيدة، فيما وصل عدد المستفيدين، خلال السنة الماضية إلى 583.440 شخصا، مقابل 60.000 مستفيد ومستفيدة سنة 2011، وبلغة الأرقام دائما، فقد ارتفعت نسبة تغطية النساء الحوامل المصابات بالسيدا بالأدوية المضادة للفيروس، من 12 في المائة سنة 2000، إلى 45 في المائة سنة 2013.

وبخصوص ضمان الولوج إلى العلاجات المقاومة لفيروس نقصان المناعة البشرية، لفائدة الأشخاص المتعايشين مع الفيروس، قال الوردي إن عدد المراكز المرجعية بالمستشفيات الجامعية والجهوية بلغ 15 مركزا، فيما بلغ عدد المستفيدين من خدماتها 6.464 سنة 2013، مقابل 4.047 سنة 2011، بزيادة وصلت نسبتها إلى 60 في المائة.

وعلى الرغم من الانجازات التي تحققت، "فإننا، في وزارة الصحة، واعون كل الوعي بالتحديات والحواجز التي تعترض طريق الوصول إلى الولوج الشامل لخدمات الوقاية والعلاج، وسنواصل الجهود لتقوية تماسك ونجاعة دوام كل التدابير التي تمّ اتخاذها"؛ يقول الوردي.

اليزمي: تصورات المغاربة الخاطئة حول "السيدا" تمسُّ بكرامة المرضى

أوجدَ رئيسُ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، سندًا دستوريًّا للاستراتيجيَّة الوطنيَّة حول حقوق الإنسان وفيروس "السيدا"، ممثلًا في حظر وثيقة فاتح "يوليوز" التمييز بين المواطنين أيًّا كان السببُ، وبالنظر إلى توقيع المغرب على مجمُوعةٍ من الاتفاقيات الدوليَّة المقرَّة للحق في الصحَّة، وإطلاقِ المملكة استراتيجيَّة وطنيَّة لمكافحَة "نقص المناعة البشري"، ما بينَ 2012 وَ2016، بصيغةٍ كانت معها الدولة الوحيدة في المنطقة؛ التي انكبتْ على الإشكال الصحِّي من زاويةٍ حقوقيَّة.

اليزمي الذِي وقعَ الاستراتيجيَّة معَ وزير الصحَة، الحسين الوردي، صباح اليوم، بالرباط، في مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أردفَ أنَّ لابُدَّ من التضامن مع المرضى وضمان ولوجهم إلى العلاج، كما من اللازمِ محاربة كافَّة أشكال التمييز التي تطالُ حاملي الفيروس، لأنَّ المعرفة بالمرض وأسبابه ضعيفة في المجتمع ولابدَّ من تقويتها من أجل القضاء على الوباء في المغرب.

وعمَّا إذَا كانَ المغاربَة لا يعاملُون حاملِي الفيروسْ بطريقة تضمنُ كرامتهم بعيدًا عن النبذ، أوضحَ اليزمي في تصريحٍ للصحافة على هامش اللقاء، أنَّه سواء تعلقَ الأمرُ بالمجتمع المغربي أوْ بمجتمعات أخرى، تضعفُ المعرفة الدقيقة بالمرض وكيفية انتقلَ إلى الفرد، "إذْ ذاك تبرزُ عقليات مفرزة لتصوراتٍ خاطئة، تنالُ من المرضَى وتمسُّ بكرامتهم، وتدفعُ بهم إلى العزلة، وتسفرُ عن خفوت الأصوات التي تتحدثُ جهرًا عن المرض، حتى أنَّ الضغط الذي يطوقُ به حامل المرض في بعض الأحيان، يجعله لا يفكرُ في الذهاب إلى المستشفى كيْ يتلقَّى العلاج اللازم".

تبعًا لذلكَ يكُون من الضروري كما يقول اليزمي، ضمان المعرفة اللازمة بالمرض، وطرق انتقال العدوى، وتطوير سبل الوقاية منه، ثمَّ ضمان العلاج، لأنَّ من الممكن ألَّا يمُوت المريض بسبب إصابته بالفيروس، الذي لا يعرفُ المغاربَة الشيء الكثير عنه.

رئيسُ المجلس الوطني لحقوق الإنسان قالَ إنَّ إلقاء نظرةً على ما تكتبهُ بعض منابر الصحافَة يظهرُ أنَّ ثمَّة تصوراتٍ خاطئة حول المرض، والمصابين به، لأنَّ هناك من يكتبُ عنه كمَا لوْ كانَ مرضًا لا يصيبُ سوى المومسات والمثليِّين جنسيًّا، في حين أنَّ هناك طرقًا أخرى غير الممارسة الجنسيَّة قدْ تنتقلُ عبرها العدوَى، كتعاطِي المخدرات، بينما يمكنُ أنْ ينتقلَ الفيروس من متعاطٍ إلى آخر، إذَا ما أخذَا حقنًا بالإبرة نفسها وكانَ أحدهُمَا مصابًا.

في غضون ذلك، حضرَ اللقاء ممثلُون عنْ عددٍ من القطاعاتِ الوزاريَّة، كالشؤون الاجتماعيَّة والداخليَّة، إلى جانب ممثلة برنامج الأمم المتحدَة لمكافحَة مرض نقص المناعة البشرِي، فيمَا جعلَتْ للبرنامج أهدافٌ ثلاثة تلخصتْ في صفر إصابة جديدة، ونبذ التمييز وصفر وفاة على إثر الإصابة بالمرض.

تهدف إلى التقليص من الوصم والتمييز اللذين يعانون منهما

المغرب يطلق استراتيجية لحماية حقوق المصابين بـ «الإيدز»

1295d/10

الرباط لطيفة العروسي

أطلقت أمس في الرباط استراتيجية في مجال حقوق الإنسان تكفل للأشخاص المصابين بمرض الإيدز التمتع بعدد من الحقوق، وتناهض مختلف أشكال التمييز والإقصاء التي يتعرضون لها في المجتمع.

وحسب المسؤولين المغاربة فإن هذه الاستراتيجية هي الأولى من نوعها في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وبلغ عدد المصابين بالإيدز في المغرب 31 ألف مصاب، 80 في المائة منهم يجهلون إصابتهم بالمرض، و6500 فقط يتلقون العلاج الثلاثي. ويعاني المصابون بالمرض من نبذ المجتمع لهم، سواء في محيطهم العائلي أو في مجال العمل والدراسة.

وتهدف الخطة التي أطلقتها وزارة الصحة المغربية أمس بشراكة مع مجلس حقوق الإنسان المغربي، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إلى تخفيف التمييز والوصم اللذين تتعرض لهما الفئات المصابة بهذا الداء، وذلك في أفق القضاء على هذا التمييز، والوصول إلى التوقف عن تسجيل أي حالة إصابة جديدة، أو حالة وفاة بسبب الإيدز.

وفي هذا السياق، قال إدريس اليزمي، رئيس مجلس حقوق الإنسان في المغرب، إن الوصم والتمييز يحدان من قدرة المجتمعات على مواجهة الآثار المدمرة لهذا الوباء، مشيرا إلى أنه من بين عوامل الوصم والتمييز، نقص المعرفة بطرق انتقال المرض وأعراضه. كما أن فيروس نقل المناعة البشري يحيل على السلوكات المحرمة بمقتضى القوانين، مثل العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، والانحراف الجنسي، واستعمال المخدرات عبر الحقن.

الحسين الوردي وزير الصحة المغربي وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لدى إطلاقهما أمس في الرباط استراتيجية في مجال حقوق الإنسان تكفل للأشخاص المصابين بمرض الإيدز التمتع بعدد من الحقوق (تصوير: مصطفى حبيس)

وأوضح اليزمي أن الوصم والتمييز يولدان انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان مثل الحق في الحياة، والصحة واحترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والسلامة البدنية والنفسية.

ووصف المحجوب الهيبة المندوب الوزاري المغربي لحقوق الإنسان الاستراتيجية بأنها قفزة نوعية لفائدة الأشخاص المصابين بالإيدز الذين يعانون من التمييز والتهميش في المجتمع، مشيرا إلى أن المغرب أول بلد في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، يعتمد استراتيجية من هذا النوع تنفيذا لمقتضيات الدستور الجديد والتزاما بالاتفاقيات الدولية.

وأضاف أن القضاء على أشكال التمييز والنبذ اللذين يتعرض لهما المصابون بداء الإيدز يتطلب حماية قانونية واضحة كما هو متعارف عليها دوليا، مشيرا إلى أن هذه الاستراتيجية قد تمتد إلى فئات أخرى مثل المدمنين على المخدرات.

وكان المغرب قد أعد خطة لمكافحة المرض عام 2012 تهدف إلى بلوغ مليون كشف سنة 2016.

وفي هذا السياق، قال الحسين الوردي، وزير الصحة إنه ما بين 2012 و2013 بلغ عدد المستفيدين من الفحوصات 222 ألفا و620 شخصا مقابل 60 ألفا سنة 2011. ويرجع الفضل في ذلك إلى المقاربة التي جرى اعتمادها والتي جمعت بين تدخلات المنظمات غير الحكومية، وإدماج الكشوفات الفيروسية بالمؤسسات الصحية، وتنظيم حملات الكشف على مستوى مختلف مناطق البلاد.

وبخصوص ضمان الاستفادة من العلاج المقاوم للفيروس لفائدة الأشخاص المتعايشين مع الداء، قال الوردي إن عدد المراكز بالمستشفيات الجامعية والإقليمية، بلغ 15 مركزا، ووصل عدد المستفيدين من خدماتها ستة آلاف و464 شخصا سنة 2013 مقابل أربعة آلاف و47 شخصا سنة 2011 أي بزيادة وصلت نسبتها إلى 60 في المائة. وأقر المسؤول المغربي في المقابل بوجود تحديات وحواجز تعترض طريق الوصول إلى الولوج الشامل لخدمات الوقاية والعلاج.

اليازمي يحذر من رفض التعامل معهم والهيبة يدعو الى بيئة قانونية مساعدة لعدم التمييز والوردي يعترف بصعوبة التحديات

صرخة مؤثرة لمصابين بـ السيدا: متيقهرناش المرض بقدر ما تيكقهرنا الوصم والتمييز الاجتماعي

الرباط- عبد الحق العضيمي

■ "لا يقهرنا المرض، بقدر ما يقهرنا الوصم والتمييز الاجتماعي"، هذه عبارة من كثير من العبارات و الجمل المؤثرة التي صرح بها أحد المصابين بداء فقدان المناعة المكتسبة "السيدا"، في شريط وثائقي، تم عرضه أمس الإثنين بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط بمناسبة انطلاق الإستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري المسيدا.

الشريط الذي حمل عنوان "حياة عريفة بدون وصم ولا تمييز"، تضمن شهادات مؤلمة لثلاثة أشخاص متعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري (رجل يبدو بأنه في عقده الخامس وفتى وفتاة يبدوان بأنهما في عقدهما العشرين)، حيث عبروا جميعهم عن تأثرهم الكبير من الوصم و التمييز اللذين يعانيون منهما، حيث قالت الفتاة بنبرة يلفها الحزن، "لقد فقدت الأمل في الحياة"، مطأطئة رأسها ودموعها تغلبها: "إن نظرة المجتمع تؤلمني".

هذا، وقد نبه إدريس اليازمي ، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بقوة، من خطورة عدم حماية الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة من الوصم والتمييز، وقال إن رفض التعامل مع هؤلاء الأشخاص من شأنه أن يحد من قدرة المجتمعات على الرد بشكل فعال ضد الآثار المدمرة لهذا الوباء، مضيفا أن الوصم والتمييز، ضد المصابين بداء فقدان المناعة "السيدا"، يولد انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، تالحق في الحياة والصحة واحترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والسلامة البدنية والنفسية.

وذكر اليازمي بأن الدستور الجديد، خصص بابه الثاني للحريات والحقوق الأساسية (من المادة 19 إلى المادة 40)، حيث ضمن الدستور مبدأ المناصفة والحق في الحياة وعدم التمييز والحريات والحقوق الأساسية للجميع، مشيرا إلى أن المادة 31 من هذه الوثيقة الدستورية قد خصصت للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها الحق في العلاج والعناية الصحية.

كما ذكر اليازمي، بالتزامات المغرب الدولية في ضمان الولوج العالمي للوقاية والعلاج والعناية الصحية وتقديم الدعم في مجال الفيروس لمن هم في حاجة إلى ذلك، بالإضافة إلى وقف انتشار الفيروس وعكس الاتجاه الحالي والمساهمة في إعمال أهداف الألفية للتنمية.

من جهته، أقر الحسين الوردي، وزير الصحة بأن وزارته واعية بـ"التحديات والحواجز التي تعترض طريق الوصول إلى الولوج الشامل لخدمات الوقاية والعلاج"، مؤكدا بأن عدم احترام حقوق الإنسان يساهم في تفشي المرض و بالتالي في حدة تنمية حدوثه.

وأوضح الوردي أن الاستراتيجية الخاصة بحقوق الإنسان والسيدا، تأتي استجابة للحاجة الملحة لوضع إطار عمل منسجم ومشترك بين القطاعات، يهدف إلى تمهيد الطريق لمكافحة وباء يلعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية القائمة دورا حاسما في انتشاره، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن التوصيات الصادرة عن تقييم الخطة الاستراتيجية الوطنية خلصت إلى ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان ودعم قدرات المتدخلين للرد وبذل مجهود على الفوارق التي تطبع النوع الاجتماعي ورفع الحواجز التشريعية خصوصا لفائدة الفئات الأساسية الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بالفيروس والمكان في وضعية الهشاشة ومحاربة الوصم والتمييز الذي يتعرض له الأشخاص المتعايشون مع الفيروس أو المصابون به.

وأبرز أن مضمون الخطة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا 2012 - 2016 يتمركز حول حق كل إنسان في الصحة دون تمييز، فهي تهدف بحسب قوله إلى بلوغ صفر إصابة جديدة بالمرض و صفر وفاة من جراء المرض و صفر وصم.

وقدم الوردي بعض المعطيات الرقمية الخاصة بهذا الفيروس، حيث أشار إلى أن عدد المستفيدين من فحوصات الكشف عن الفيروس، بلغ 583 ألفا و440 سنة 2013 مقابل 222 ألفا و620 سنة 2012 في حين كان العدد سنة 2011 هو 60 ألف مستفيد من الكشف.

أما في ما يتعلق بالبرنامج الوطني للقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل 2012 - 2016، فقد بلغ عدد النساء الحوامل المستفيدات من الفحوصات البيولوجية للكشف عن الفيروس في إطار توسيع النقطة المشورة والكشف الفيروسي خلال فحوصات ما قبل الولادة 83.667 سنة 2013 مقابل 3.622 سنة 2011 مع ارتفاع في نسبة تغطية النساء الحوامل المصابات بالسيدا بالأدوية المضادة للفيروس بلغت 45 في المائة سنة 2013 مقابل 12 في المائة سنة 2009.

بدوره، دعا المحجوب الهيلا، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان إلى التركيز على توفير بيئة قانونية، بمساعدة على حماية هذه الفئات من تعرضهم للوصم والتمييز، مطالبا في الوقت ذاته بضرورة انخراط شبابنا، نظرا لمصالحي الفيروس الحق في التعليم والسكن والضمان الاجتماعي والمساهمة في الحياة العامة، "لابد من تركيز الاستراتيجية على دور المنظمات الحقوقية في مجال حماية حقوق الإنسان"، يقول الهيلا، الذي شدد أيضا على ضرورة توفير الأرقام والمعطيات الإحصائية بالنسبة لهذه الفئة.

الصبار يزور المستشفى الميداني المغربي بمخيم «الزعتري» للاجئين السوريين في الأردن

■ الخبر 9-7-12

زار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، يوم السبت الماضي، المستشفى الميداني الطبي الجراحي المغربي بمخيم (الزعتري) للاجئين السوريين، في محافظة المفرق الأردنية (شمال شرق).

وخلال هذه الزيارة، قدم الطبيب الرئيس للمستشفى العقيد عبد الحميد المساري، شروحات للصبار حول المهام التي يقوم بها المستشفى والخدمات التمريضية والعلاجية التي تقدمها أطره للاجئين السوريين بالمخيم.

كما قام الصبار، خلال الزيارة التي رافقه فيها محمد النشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والتي تأتي على هامش مشاركتهما في الدورة الثالثة للملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، التي اختتمت أول أمس الأحد بعمان، بجولة في مختلف الأقسام والمرافق التي تتكون منها هذه الوحدة الاستشفائية المتكاملة.

وبهذه المناسبة، أشاد الصبار والنشناش بالمجهودات التي تقوم بها طواقم المستشفى، الطبية منها والتمريضية، مثمنين مبادرة الملك محمد السادس بإقامة هذا المستشفى لدعم الأردن في تحمل أعباء استضافة آلاف اللاجئين السوريين فوق أراضيه، ومساعدة الشعب السوري في هذه الظروف الصعبة من تاريخه.

وبحسب معطيات إدارة المستشفى، فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين استفادوا من خدمات المستشفى، إلى غاية يوم 30 أبريل الماضي، 344 ألفا و267 لاجئا، قدمت لهم 469 ألفا و38 خدمة طبية، كما تم تسليمهم 318 ألفا و349 وصفة طبية مجانية.

إعطاء إنطلاقة الاستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية بالرباط

الرباط/12 مايو 2014 / ومع/ أعطت وزارة الصحة بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الاثنين بالرباط، انطلاقة الاستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية (السيدا)، بهدف النهوض بحقوق الإنسان المرتبطة بهذا الداء للتوافق مع رؤية انعدام الاصابات الجديدة بالفيروس ، وانعدام التمييز، وانعدام الوفيات الناتجة عن هذا الفيروس بالمغرب.

وتتوخى الاستراتيجية، التي تم إعدادها في إطار مقاربة تشاركية، أيضا وضع إطار متسق للعمل والبرمجة يعتمد على مقاربة حقوقية من أجل الحصول على استجابة فعالة للوباء، يتم من خلالها تخفيف التمييز والوصم والمحافظة على حقوق الفئات السكانية الأكثر عرضة لخطر الإصابة والفئات في وضعية هشة والمتعايشين مع فيروس السيدا . كما تروم مواكبة المخطط الاستراتيجي الوطني الذي اعتمدته وزارة الصحة لمكافحة السيدا 2012-2016 ، وإدماج جميع الشركاء من قطاعات حكومية ومنظمات غير حكومية سواء الفاعلة في مجال حقوق الإنسان أو محاربة السيد .

وفي كلمة له بالمناسبة، أوضح وزير الصحة السيد الحسين الوردي أن هذه الاستراتيجية الخاصة بحقوق الإنسان جاءت في انسجام تام مع التوجهات السياسية الحالية، وفي مقدمتها الالتزام الذي ما فتئت تبديه السلطات العمومية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي أعطى دفعة قوية للرد الوطني على وباء السيدا بزيارته سنة 2003 لمستشفى النهار بالمركز المرجعي بالبيضاء، مقدما بذلك، النموذج الأمثل للتصدي للوصم و التمييز اللذان يعاني منهما الأشخاص المتعايشين مع هذا المرض . كما تتماشى هذه الاستراتيجية، يضيف الوزير، مع مقتضيات الدستور الجديد، والذي ركز بشكل واضح على الحق في الصحة ووضع أسس منظومة حكامة ديموقراطية ولامركزة، وركائز عقد اجتماعي جديد منح اهتماما خاصا لاحترام حقوق الأشخاص في وضعية هشة وللنوع الاجتماعي و لتكافئ الفرص في الولوج للخدمات الصحية.

وأكد السيد الوردي ان عدم احترام حقوق الإنسان يساهم في تفشي المرض وبالتالي في ارتفاع نسبة حدوثه، مشيرا إلى أن العلاقة بين حقوق الإنسان وداء السيدا تبرز بجلاء عند الأخذ بعين الاعتبار نسبة المرض المتباينة عند بعض الفئات كالنساء والأطفال .

وأبرز ان هذه الاستراتيجية الخاصة بحقوق الانسان والسيدا تأتي استجابة للحاجة الملحة لوضع إطار عمل منسجم ومشترك بين القطاعات يهدف الى تمهيد الطريق لمكافحة وباء تلعب فيه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية القائمة دورا حاسما. واشار الى ان وزارة الصحة عملت على تحقيق مجموعة من الانجازات من أهمها بدء تراجع عدد الاصابات الجديدة بفيروس السيدا ، وتراجع نسبة الوفيات المتعلقة بالاشخاص حاملي الفيروس ،بحسب آخر المعطيات التي تتوفر لدى الوزارة. من جانبه، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي، إن الوصم والتمييز اللذان يعاني منهما مرضى وحاملي فيروس السيدا يحدان من قدرة المجتمعات على الرد بشكل فعال ضد الاثار المدمرة لهذا الوباء ، ويولد انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان كالحق في الحياة والصحة واحترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والسلامة البدنية والنفسية . وأضاف ان المجلس يوقع هذه الاتفاقية مع وزارة الصحة لتدعيم بعد حقوق الانسان في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة السيدا (2012-2016) ، وإعمال الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الانسان وفيروس المناعة البشري بهدف تعزيز وحماية حقوق الانسان المرتبطة بهذا الفيروس في أفق تقارب الرؤية نحو صفر حالة إصابة جديدة بالفيروس وصفر درجة تمييز وصفر حالة وفاة بسبب السيدا .

أما المندوب الوزاري لحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة فقد شدد على أن الانكباب على معالجة حقوق الأشخاص المصابين بداء السيدا ينبغي أن ينبني على مقاربة حقوقية بامتياز ، وذلك من أجل تحقيق ثلاث أهداف أساسية تتمثل في مكافحة مظاهر التمييز وعدم المساواة في الولوج للعلاج بالنسبة لفئة اجتماعية تعاني من تمثلات اجتماعية وثقافية تمس بالكرامة الإنسانية للمريض وحاملي الفيروس وذويهم ، وتحقيق العلاج والادماج الاجتماعي للمرضى وحاملي الفيروس، وتعزيز التضامن الاجتماعي معهم ومع عائلاتهم وتوفير معطيات دقيقة حول الداء والمصابين به والتحديات المطروحة في مجالي الوقاية والعلاج .

وأكد السيد الهيبة أن أي مقاربة معتمدة في هذا المجال ينبغي أن تتضمن إجراءات وتدابير تهم توفير بيئة قانونية مساعدة من خلال العمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع المبادئ والقواعد الدولية لحقوق الإنسان في ما يخص الرعاية الصحية والولوج للعلاج وعدم المتابعة الجنائية للمرضى المصابين ، وتوفير المساعدة القانونية والقضائية لهم وحماية المرضى من المعتقلين والمسجونين وضمان التعويض في حالة مسؤولية مرافق الدولة عن اكتساب المرض (الدم الملوث، الحقن الملوثة...) والتكفل الاجتماعي والنفسي بالمرضى وحماية المعطيات الشخصية للمصابين .

وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات في المجال الزجري والوقائي وجبر الضرر من خلال تقوية الوعي بمخاطر المرض وتوفير المعطيات بشأنه والتوعية بحقوق الضحايا ومكافحة الأسباب المؤدية إلى انتشار المرض .

من جهته ، قال مدير برنامج الأمم المتحدة المشترك لمحاربة السيدا بالمغرب السيد كمال العلمي، إن التقرير الذي أنجزته وزارة الصحة بتعاون مع برنامج منظمة الأمم المتحدة الموحد لمحاربة السيدا في 2014 أظهر التقدم الملموس الذي حققه المغرب على مستوى الوقاية والكشف المبكر عن هذا الداء بفضل الجهود الجبارة للوزارة الوصية وللمنظمات غير الحكومية.

وقد تم خلال حفل إعطاء انطلاقة الاستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الصحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لتنفيذ هذه الاستراتيجية ، وسيتم تشكيل لجنة وطنية متعددة القطاعات لتنسيق التفعيل والتتبع والتقييم لوضع خطة تواصلية لهذه الاستراتيجية .

http://www.menara.ma/ar/2014/05/12/1162733-%D8%A5%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7.html

صحيفة
الناس

الجهوية وإشكاليات تدبير المجال موضوع ندوة وطنية بأسفي

إرساء نقاش عمومي من أجل بلورة رؤية مجتمعية حول القانون التنظيمي للجهوية

صحيفة الناس

افتتحت الندوة، التي نظمتها الكلية متعددة التخصصات بأسفي، بشراكة مع المنتدى الجمعوي لأسفي، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لمراكش – أسفي ومركز حكامة، بالجلسة العامة التي تخللتها مداخلات تروم المداخل القانونية والمؤسساتية للجهوية، وإشكالية تسويق المجال، اطرها خبراء متخصصون من مختلف المشارب العلمية كما تخللتها كلمة ترحيبية للعميد بالنيابة ألقاها مدير البصكري، مركزا على دور الجامعة كفضاء للتكوين أو البحث العلمي، باعتبارها مجالا للإبداع وتكوين الموارد البشرية وقاطرة للتنمية، لذلك فهي تحتضن هذه الندوة العلمية.

من جانبه، أكد الأستاذ الجامعي محمد قب(متخصص في علوم الجغرافيا البشرية) أن هذا اللقاء، يروم إلى إرساء نقاش عمومي من أجل بلورة رؤية مجتمعية حول القانون التنظيمي للجهوية باعتبار موضوع الجهوية موضوعا حاضلا لكل القضايا التي يناضل من أجلها المجتمع المدني، مبرزا الدور الهام الذي لعبة هذا الأخير كقوة اقتراحية في المساهمة في فتح فضاء للنقاش لتعميق الرؤية المجتمعية حول مجموعة من القضايا التي تشغل الرأي العام الوطني. واعتبر أن الجهوية، التي تشكل قضية سوسيو سياسية وثقافية واقتصادية، تعتبر مدخلا لورش الانتقال نحو تعزيز الديمقراطية بالمغرب، اخذا بعين الاعتبار الديناميات التي مست منظومة المجتمع المغربي، وتماشيا مع التجارب الدولية المقارنة التي أخذت من الجهوية مطلبا استراتيجيا .اصبح من الضروري الوصول إلى صيغ تكاملية بين المركزي والمحلي بناء على تعاقدات اجتماعية ديمقراطية . كل هذا يستلزم اعتماد مقاربة تنموية مجالية في إطار ديمقراطية تشاركية من خلال القرار السياسي عبر الاهتمام بالشان الجهوي، وتطوير اليات المشاركة السياسية، عبر مجالس جهوية منتخبة ومنتجة لسياسات عمومية ناجعة. هذا مع التأكيد على الحاجة إلى مراعاة التوازن في التقطيع الترابي باستحضار مقاربات متعددة مجالية ، بشرية، ثقافية، تنموية... بقصد معالجة التفاوت الحاصل بين الجهات عبر إقرار مبدأ التضامن بينها، واقتراح اليات جديدة لإعادة توزيع الموارد مع مراعاة مبدأ الخصوصية الاجتماعية والثقافية والتعدد اللغوي، الذي يعرفه المجتمع المغربي. مشيرا كذلك إلى أن الجهوية الناجحة تؤدي إلى الاستجابة لسيل الطلبات المتجددة للمحيط المجتمعي، وانبثاق تدريجي لكفاءات قادرة على تطوير الأداء المؤسساتي وتعميق المسلسل التنموي، و إلى تغيير إيجابي في انماط التنشئة و تحول انماط الوعي، بشكل قد يجعل الاهتمام بالقضايا المجتمعية الملموسة مقياسا اساسيا في كل تقييم للعمل العمومي.

من جهته، تدخل رئيس شعبة الجغرافيا حسن فرحات مشيرا إلى أن هذه الندوة، جاءت للمساهمة في إذكاء النقاش العام حول موضوع «إشكاليات تدبير المجال و أدوار المجتمع المدني الممكنة في بناء الجهوية الديمقراطية»، الذي لا تخفى ابعاده الإستراتيجية بالنسبة لمسار التطور العام للبلاد، سواء على مستوى معالجة الاختلالات المجالية وامتصاص مختلف انواع الخصاص الاجتماعي ،أو على مستوى نمط الحكامة والاختيارات التنموية، وتعبئة النخب المحلية و الجهوية في مسلسل إعداد متوازن للتراب باعتبار الجهوية مسلسل ديناميكي تراكمي ممتد في الزمان و المكان. من إشكالات وقضايا، آنية و مستقبلية، و بما يسمح بتلاقح الأفكار والاجتهادات و تقاطع الرؤى والمقاربات عن طريق كشف اليات التنظيم الجهوي والتدبير المجالي لتجاوز المعيقات وكسب الرهان، واضاف فرحات ان «الجهوية تندرج في سياق رؤية جديدة لتدبير شؤون التنمية في إطار وحدة الدولة والوطن والتراب، وذلك عبر تمكين الجهات من اختصاصات مهمة في مجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، وفقا لمبدأي التفريع والتدبير الحر، وهما مقتضيان دستوريان يكتسيان أهمية بالغة .

ويبقى استيعاب حقيقة ارتباط البناء الجهوي بالهاجس التنموي في كل الحالات والتجارب من جهة، و تعدد المداخل والمسالك و الاستراتيجيات المرتبطة بالبناء الجهوي وفق المعطيات الخاصة بكل بلد من جهة ثانية، يستدعي من الباحثين والممارسين على حد سواء الاجتهاد المستمر من أجل المساهمة في بناء نموذج وطني متميز في مجال الجهوية

واكد رئيس المنتدى الجمعوي عبد الكبير اجميعي أنه تماشيا مع هذا السياق وفي إطار مبادرة الائتلاف المدني حول الجهوية الديمقراطية، التي أعلن عن ميلادها بمدينة فاس والمحطات التشاورية التي تلتها سواء بمدينة المحمدية أو مدينة بوزنيقة ومن ثمة إطلاق هذه الدينامية لعقد من اللقاءات الجهوية عبر مختلف جهات المملكة، والتي استهلت بندوة مدينة ورزازات كمحطة أولى تلتها ندوة مدينة الناظور ثاني ندوة أسفي المزمع تنظيمها من طرف المنتدى الجمعوي لأسفي وباقي شركائه كحلقة من سلسلة لقاءات الائتلاف المدني من اجل جهوية ديمقراطية.

تجدر الإشارة إلى أن الندوة الوطنية عرفت نجاحا كبيرا سواء من حيث المداخلات التي همت أهم المواضيع التي تستأثر باهتمام المواطنين والاشكالات المعيقة لبناء صرح الجهة أو من حيث تفاعل الحاضرين الذين اغنوا هذه المداخلات بالقتراحات إسهاما في بلورة نموذج جهوي ديمقراطي.

EL ASSIMA Post
العاصمة

اليزمي: «السيدا» ليس مرض العاهرات والمثليين فقط

الرباط: خديجة الرحالي

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المعرفة الدقيقة بمرض "السيدا" في المغرب معدومة، وأشار إلى أن داء فقدان المناعة المكتسبة "السيدا" "ليس مرض العاهرات والمثليين فقط" طبقا لما أوردته بعض الصحف أمس.

وقال اليزمي بمناسبة إعلان وزارة الصحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس (الاثنين)، عن استراتيجية وطنية للقضاء على داء فقدان المناعة المكتسبة "السيدا" تهدف لحماية حقوق الإنسان بالنسبة لمرضى السيدا "أن صحافة روجت لتصورات خاطئة على المرض، بحيث أن بعض الصحف تقول إنه مرض العاهرات والمثليين فقط، في حين أن هذا المرض يصاب به الذين يتعاطون المخدرات من خلال الحقن"، مؤكدا "انعدام المعرفة الدقيقة بهذا المرض والعزلة وطرق انتقاله والإصابة به في المجتمع المغربي يؤدي إلى تصورات خاطئة ضد هؤلاء المرضى". وقال اليزمي إن هاته التصرفات "تمس بكرامتهم، وتجعلهم في عزلة، ولا يستطيعون الحديث عن هذا المرض، وفي بعض الأحيان لا يذهبون إلى مستشفيات". وتسد اليزمي على أن التمييز يحد من قدرة المجتمعات على الرد بشكل فعال ضد الآثار المدمرة لهذا الوباء".

وقال إدريس اليزمي، إن المغرب أسس استراتيجية وطنية لمحاربة "السيدا"، وهذه الاستراتيجية لها ثلاثة أهداف وهي: صفر إصابة بـ"السيدا"، وصفر تمييز، وصفر موت بسبب المرض.

ودعا اليزمي، خلال توقيع الاستراتيجية مع الحسين الوردي، وزير الصحة، في مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى التضامن مع المرضى المصابين بداء "السيدا" ومعاطيهم للعلاج، مشددا على ضرورة محاربة جميع أشكال التمييز التي تمس هاته الفئة لأن المعرفة بأسبابه متعددة في المجتمع، ولهذا لابد من تقويتها للقضاء نهائيا على هذا الوباء في المغرب.

ومن جانبه، قال الحسين الوردي "هناك إجماع على المستوى العالمي حول العلاقة المعقدة بين حقوق الإنسان وانتشار داء السيدا وانعكاساته على الأفراد والجماعات".

وأشار الوردي إلى أنه في إطار هاته الاستراتيجية، عملت وزارة الصحة على تحقيق مجموعة من الإنجازات من أهمها تراجع عدد الإصابات الجديدة بالفيروس، وتراجع نسبة الوفيات المتعلقة بالأشخاص حاملي الفيروس حسب آخر المعطيات التي تتوفر لدى وزارة الصحة.

وتأتي هذه الاستراتيجية الخاصة بحقوق الإنسان ومرض "السيدا"، حسب الوردي، استجابة للحاجة الملحة لوضع إطار عمل منسجم ومشترك بين القطاعات يهدف إلى تمهيد الطريق لمكافحة وباء تلعب فيه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية القائمة دورا حاسما في انتشاره.

وقال الوردي "إن هناك إجماعا على المستوى العالمي حول العلاقة المعقدة بين حقوق الإنسان وانتشار داء السيدا وانعكاساته على الأفراد والجماعات"، مؤكدا على أن عدم احترام حقوق الإنسان يساهم في تفشي المرض وبالتالي في حدة نسبة حدوثه، وفي نفس الوقت فإن مرض "السيدا" يعيق التطورات التي تم إنجازها في ميدان حقوق الإنسان.

وأكد الوردي أن الالتزام والشراكة التي تم بناؤها ودعمها من طرف الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، يهدف لتقوية برامج الوقاية المركبة، أي استخدام الوسائل الطبية والسلوكية والاجتماعية مجتمعة، وتشخيص الإصابة لدى الفئات الأساسية الأكثر عرضة لمخاطر الإصابة بالفيروس، وتحسين الدخول للعلاجات الثلاثية المقاومة للفيروس، وللتتبع البيولوجي والدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص المتعايشين مع الفيروس، وتقوية الدور القيادي لوزارة الصحة، ودعم الحكامة بين القطاعات للرد على المرض مركزيا وجهويا ومحليا.

وأفاد الوردي أن برامج الوقاية المركبة بين الفئات الأكثر عرضة لأخطار الإصابة بـ"السيدا"، والذين يعيشون في وضعية هشاشة وصل إلى 151.538 شخص العام الماضي.

أما في ما يتعلق بالبرنامج الوطني للقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، فقد بلغ عدد النساء الحوامل المستفيدات من الفحوصات البيولوجية للكشف عن الفيروس في إطار توسيع أنشطة المشورة والكشف الفيروسي خلال فحوصات ما قبل الولادة 83.651 العام الماضي، مع ارتفاع في نسبة تغطية النساء الحوامل المصابات بـ"السيدا" بالأدوية المضادة للفيروس بلغت 45 في المائة العام الماضي.

الوردي واليزمي يعطيان انطلاقة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا

يترأس وزير الصحة، البروفيسور الحسين الوردي، إلى جانب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي غدا الإثنين 12 ماي 2014 بمقر مجلس حقوق الإنسان بالرباط، يوما دراسيا لإعطاء انطلاقة الاستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، والتي تم تطويرها من خلال مسلسل تشاركي بتعاون مع الفاعلين المعنيين بالقطاع.وتندرج هذه الاستراتيجية في إطار رؤية الدستور الجديد المعتمد بعد استفتاء فاتح يوليوز 2011 وضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السيدا للفترة 2012-2016. ويتمثل الهدف العام من الاستراتيجية في "النهوض بحقوق الإنسان المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/السيدا من أجل التوافق مع رؤية انعدام الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وانعدام التمييز، وانعدام الوفيات الناتجة عن هذا الفيروس في المغرب".

وخلال هذا اليوم، سيعمل المتدخلون على تقديم مختلف محاور الاستراتيجية، والتي تركز في المقام الأول على تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، وتحسين البيئة التشريعية وإتاحة الولوج إلى الدعم القانوني وإدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن أنشطة برنامج التضامن الوطني؛ كما ستمكن الاستراتيجية من جمع البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان وبفيروس نقص المناعة البشرية ومعالجتها وإدماج تقنيات الرصد/ التقييم والاتصال.

وسيتوج هذا اليوم الدراسي بالتوقيع على اتفاقية شراكة بين وزارة الصحة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

كما سيعرف هذا اليوم حضور المؤسسات والفاعلين المعنيين من المجتمع المدني وممثلي القطاعات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومؤسسات التعاون الدولي.

Pour favoriser la présence des femmes dans les hautes fonctions de l'administration publique

Le réseau «mixité et gouvernance» autour de la Méditerranée est lancé

Le réseau «mixité et gouvernance» autour de la Méditerranée, composé de femmes hauts responsables dans l'administration publique des pays de la Méditerranée, a été lancé lundi à Rabat. Ce réseau, qui bénéficie de l'appui du secrétaire général de l'Union pour la Méditerranée, a pour objectif de favoriser la présence des femmes dans les hautes fonctions de l'administration publique, à travers des actions de développement de compétences et de capacités, moyennant des séances de sensibilisation, de formation, d'échanges d'expériences et de bonnes pratiques.

Il vise également la constitution d'une force de proposition en mesure d'impacter les politiques publiques dans

le sens de la promotion de l'égalité des sexes. Intervenant à l'ouverture de la rencontre de constitution de ce réseau, le ministre délégué chargé du Budget, Idriss Azami Al Idrissi, a affirmé que «*la constitution d'un réseau de femmes en position de responsabilité dans les administrations publiques dans les pays de la Méditerranée est une action majeure en mesure de contribuer avantageusement à faire avancer la dynamique des réformes initiées dans ces pays, la pertinence des politiques publiques et la gouvernance au regard des engagements pris en matière de promotion de l'égalité et ce, dans le sens d'un progrès économique, social et culturel équitable*». Le lancement *aujourd'hui du réseau «mixité et gouvernance» dans les pays de la Méditerranée vient renforcer le nombre d'initiatives et de bonnes pratiques existantes aussi bien au nord qu'au sud de la Méditerranée qui devraient être mieux connues et partagées pour asseoir durablement les conditions favorables à la mixité et à la parité*», a souligné M. Al Azami.

Il a, dans ce sens, mis en relief les avancées réalisées par le Maroc en matière d'approche genre, précisant que le Royaume a délibérément choisi la voie du développement intégré et de la bonne gouvernance, «*agissant en symbiose sur les dimensions institutionnelles, économiques, sociales, culturelles et environnementales*».

Lancement à Rabat de la Stratégie nationale sur les droits humains et VIH/sida

Une lutte acharnée avec une dimension humaine

© ALM/CHAFIK

Le ministère de la santé a procédé, lundi à Rabat, au lancement de la Stratégie nationale sur les droits de l'Homme et le VIH/sida, en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme. Cette stratégie vient répondre au besoin pressant de disposer d'un cadre de travail intersectoriel et cohérent, visant à faciliter la lutte contre le VIH. Le plan stratégique national de lutte contre le sida 2012-2016 prévoit de réduire le nombre de personnes atteintes de sida à 50% et à 60% de décès occasionnés par ce syndrome. ■

Voir pages 4 5

72% de Marocains ignorent qu'ils sont porteurs du sida et 6.500 sont sous traitement antirétroviral (ARV) après avoir atteint 4.047 en 2011, soit une augmentation de 60%. Ces résultats, qui demeurent, quand même, minimes, ont été annoncés, lundi à Rabat, lors du lancement de la stratégie nationale sur les droits humains et VIH/sida. Comme son nom l'indique, ce programme qui fait partie du plan stratégique national de lutte contre le sida, déjà mis en place en 2012 pour s'étaler jusqu'en 2016, est marqué par l'ajout de la dimension juridique et humaine que fait valoir le CNDH en vertu d'un partenariat signé le même jour avec le ministère de la santé et le programme Onusida au Maroc. Pour le président du Conseil, Driss El Yazami, qui s'est félicité de ce partenariat, *«le Maroc est considéré comme le seul pays dans la région MENA à élaborer une telle stratégie avec une approche de droit»*. La collaboration entre le CNDH et le ministère de tutelle en la matière remonte à 2011, année lors de laquelle ledit Conseil a été créé dans sa nouvelle configuration. Le ministre de la santé, Lhoussaine Louardi, ne pouvait que se féliciter, à son tour, de cette initiative en indiquant : *«La stratégie spécifique aux droits humains liés au VIH/sida est venue répondre au besoin pressant de disposer d'un cadre de travail intersectoriel et cohérent, visant à faciliter la lutte contre une épidémie dont les conditions sociales, légales et économiques prévalent et jouent un rôle déterminant dans sa dissémination»*. La dimension de droits humains a également été avancée par le délégué ministériel des droits de l'Homme, qui a mis l'accent sur la nécessité de dispenser des données statistiques exactes concernant les personnes porteuses du syndrome du VIH/sida. Mahjoub El Hiba, qui a, tout comme M. El Yazami, plaidé en faveur d'une protection juridique de ces personnes, voire des accros à la drogue, a également appelé à dispenser une formation au profit de représentants des médias pour contribuer à la promotion d'*«une culture de la dignité humaine et le droit de la personne à la santé quel que soit son état»*. D'où le thème : «Vivre dignement sans stigmatisation ni discrimination» choisi pour cette journée de lancement. Encore faut-il qu'un travail soit fait sur les mentalités dans la société marocaine! L'approche de droits humains est aperçue d'un bon œil par le programme Onusida au Maroc. *«Ce partenariat tombe à point nommé puisqu'un an et demi nous sépare de l'échéance des objectifs du millénaire pour le développement qui prévoient entre autres la riposte au sida»*, a déclaré Kamal El Alami, directeur dudit programme. Il a aussi rappelé les derniers progrès réalisés par le Maroc quant à cette riposte telle qu'elle a été détaillée dans le dernier rapport élaboré par le ministère de la santé en mars 2014. Ceci étant, le plan stratégique national de lutte contre le sida 2012-2016 prévoit de réduire le nombre de personnes atteintes de sida à 50 et à 60% de décès occasionnés par ce syndrome. Il prévoit, en outre, de réaliser 3 millions de dépistage, couvrir 4.000 consommateurs de drogues, atteindre 80% de femmes enceintes porteuses du sida et prendre en charge 12.000 personnes entre autres. Dans le cadre de cette stratégie, le Maroc a parallèlement veillé à adopter la vision de l'Onusida «Zéro nouvelles infections, Zéro décès et discrimination liés au sida». L'objectif de ce plan national conjugué aux droits humains étant, entre autres, de renforcer le rôle des ONG

en matière de promotion et de défense des droits humains en lien avec le VIH /sida. Aussi, les activités réalisées dans le cadre de ce plan et leur déclinaison intègrent l'approche basée sur les droits humains et l'approche genre.

Louardi veut atteindre 1 million de tests VIH en 2016

Le Maroc a réalisé des progrès importants dans la lutte contre le VIH. Ces efforts ont été perceptibles à travers le nombre croissant de tests réalisés. En 2012, 222.620 tests ont été réalisés et 583.440 en 2013 contre seulement 60.000 tests en 2011. Le dépistage a été mis en place dans 385 établissements de soins de santé de base (ESSB), 52 Centres de diagnostic de la tuberculose et des maladies respiratoires (CDTMR) sur 55 au total, 34 maisons d'accouchement et 10 maternités hospitalières. Au-delà de l'amélioration de l'offre de dépistage, le ministère de la santé cherche l'instauration d'une dynamique de mobilisation sociale et communautaire pour la promotion de la connaissance du statut sérologique. La vision définie est d'atteindre 1 million de tests en 2016, tout en ciblant les populations les plus exposées ou vulnérables. Il faut rappeler que le ministère de tutelle a élaboré un Plan national d'élimination de la transmission du VIH de la mère à l'enfant 2012-2016. Celui-ci prévoit l'extension du conseil et test VIH dans les consultations prénatales et la création de pôles fonctionnels de prévention de la transmission du VIH de la mère à l'enfant (pTME) (Centres de santé, hôpital, maternités, services de pédiatrie et ONG).

Détails sur la nouvelle stratégie anti-VIH du Maroc

La lutte contre la stigmatisation et discrimination vis-à-vis des personnes vivant avec le VIH et des populations les plus exposées figure parmi les axes fondamentaux de la riposte mondiale au sida. Pour le ministre de la santé, Lhoussaine Louardi, le non-respect des droits de l'Homme contribue à répandre la maladie et à en exacerber l'incidence, dans le même temps que le VIH/sida handicape les progrès réalisés dans la mise en œuvre des droits de l'Homme. «*Ce lien apparaît nettement lorsqu'on considère l'incidence disproportionnée de la maladie sur certains groupes, notamment les femmes, les enfants et les populations clés plus exposées aux risques d'infection*», a indiqué le ministre. D'où la nécessité d'une stratégie spécifique aux droits humains liés au VIH/sida pour faciliter la lutte contre le VIH. Le Plan stratégique national de lutte contre le sida 2012-2016, qui a adopté la vision «Zéro nouvelles infections, zéro décès et discrimination liés au sida», vise à concrétiser l'accès universel à des services de prévention, de traitement, de prise en charge et d'appui en matière de VIH. Rappelons que cette vision a trois objectifs précis : éliminer la stigmatisation et la discrimination, éliminer les restrictions en matière de déplacement des personnes vivant avec le VIH et les inégalités entre les sexes.

Sebbar, SG du CNDH

Le paysage médiatique marocain connaît un essor remarquable

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a souligné, samedi à Amman, que le paysage médiatique marocain connaît «un essor remarquable».

Le secteur médiatique marocain se caractérise par sa diversité et son ouverture, a-t-il mis en avant, rappelant à cet égard le lancement d'une multitude de radios privées dans le cadre de la libéralisation du champ audiovisuel. La presse marocaine dispose d'une «assez grande» marge de liberté, a relevé M. Sebbar lors de son intervention au 3ème Forum des défenseurs de la liberté des médias dans le monde arabe, organisé du 8 au 11 mai par le Centre de défense de la liberté des journalistes (CFDJ-Jordanie) en collaboration avec l'ambassade de Norvège à Amman.

Le secrétaire général du CNDH a par ailleurs indiqué, lors d'un panel sur «Les médias après les événements du printemps arabe», que le gouvernement marocain est en train d'élaborer un nouveau projet de code de la presse et de l'édition qui sera expurgé des peines privatives de liberté, dans le cadre d'une approche participative avec les professionnels. Ce nouveau code de la presse et de l'édition sera adopté prochainement, a-t-il dit. La Constitution du 1er juillet 2011 a consacré la liberté d'expression et de la presse et l'a entourée de plusieurs garanties, a souligné M. Sebbar, relevant que la presse marocaine a toujours accompagné le processus de réformes au Royaume lancé depuis les années 90. Lors de la séance d'ouverture de cette rencontre, le président exécutif du CFDJ, Nidal Mansour, a passé en revue l'état des lieux de la liberté de la presse et de l'information dans le monde arabe, trois ans après le déclenchement du «Printemps arabe», mettant l'accent sur les violations commises à l'encontre des journalistes dans plusieurs pays de la région.

Cette rencontre ambitionne d'institutionnaliser le professionnalisme et le dialogue pour défendre la liberté de la presse, a-t-il dit, annonçant le lancement, l'année prochaine, d'un prix des défenseurs de la liberté de la presse.

Ce Forum, auquel participent plus de 300 journalistes, politiciens et artistes, se penchera sur plusieurs thèmes notamment «la presse et les droits de l'Homme», «la presse électronique et les réseaux sociaux», «des violations commises à l'encontre des journalistes dans le monde arabe» et «le rôle des artistes dans la défense de la liberté d'expression et de presse». Au programme de cette rencontre figurent des ateliers de formation, la création du Réseau des avocats pour la défense la liberté de la presse dans le monde arabe, lors d'une assemblée constitutive, ainsi qu'une rencontre de concertation entre les organismes arabes de défense de la liberté de la presse et les bailleurs de fonds internationaux.

Outre M. Sebbar, ce 3ème Forum connaît la participation du président de l'Organisation marocaine des droits de l'Homme, Mohamed Nechnach, ainsi que de plusieurs journalistes et avocats marocains.

Camp Zaâtari

Sebbar visite l'hôpital de campagne marocain

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a visité samedi l'hôpital médico-chirurgical de campagne déployé par le Maroc dans le camp Zaâtari au profit des réfugiés syriens, dans le gouvernorat d'Al Mafraq (nord-est de la Jordanie).

A cette occasion, le médecin-chef de l'hôpital, le colonel Abdelhamid Lamsari, a fourni à M. Sebbar des explications sur les missions de l'hôpital et les soins médicaux dispensés aux réfugiés syriens.

Le secretaire général du CNDH, qui était accompagné du président de l'Organisation marocaine des droits de l'Homme, Mohamed Nechnach, a ensuite effectué une tournée dans les différents services de cette unité hospitalière.

MM. Sebbar et Nechnach, qui avaient pris part auparavant au 3ème Forum des défenseurs de la liberté des médias dans le monde arabe (8-11 mai à Amman), ont rendu hommage aux médecins et infirmiers de l'hôpital pour les efforts soutenus qu'ils déploient au service des réfugiés syriens.

Ils ont aussi mis en exergue l'apport de cette structure, mise en place à l'initiative de SM le Roi Mohammed VI afin de prêter main-forte à la Jordanie qui accueille des milliers de réfugiés syriens sur son territoire, et venir en aide au peuple syrien en cette phase critique de son histoire.

Jusqu'au 30 avril dernier, 344.267 réfugiés syriens ont bénéficié de 469.038 prestations médicales dispensées par l'hôpital de campagne marocain, et se sont vu délivrer 318.349 ordonnances médicales à titre gracieux, selon des données fournies par l'hôpital. L'hôpital de campagne marocain déployé dans le camp Zaâtari a pour mission de fournir des prestations médicales aux réfugiés syriens installés sur les frontières entre la Jordanie et la Syrie, avec une capacité d'accueil de 60 lits. L'hôpital est géré par 100 cadres dont 32 médecins d'une vingtaine de spécialités.

La commission des droits de l'Homme part en guerre contre les stupéfiants

Le coup d'envoi d'une campagne de sensibilisation, initiée par la Commission régionale des droits de l'Homme Al Hoceima-Nador, a été donné, récemment à Driouche, sous le signe "Pour une approche citoyenne de la lutte contre les stupéfiants dans le milieu scolaire".

Cette opération vise principalement la lutte contre toutes les sortes de drogues, la violence et les comportements inciviques au sein de l'école, outre le phénomène du harcèlement, a indiqué Mohamed El Hammouchi, membre de la Commission régionale dans une déclaration à la MAP en marge de cet évènement.

Cette campagne, qui connait une grande mobilisation des élèves, du corps professoral et des coordinateurs des Clubs de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme, s'appuie, d'un côté sur l'approche judiciaire en communiquant sur les suites pénales dont sont passibles ces pratiques, et d'autre part sur l'aspect sanitaire, en révélant les menaces que représentent les stupéfiants pour la santé de l'être humain, a ajouté M. El Hammouchi.

Au programme de cette campagne, organisée en partenariat avec la délégation du ministère de la Santé et la délégation de l'Education nationale et de la formation professionnelle, avec l'appui de la province de Driouche, figurent des projections de films éducatifs, la distribution de dépliants et d'affiches de sensibilisation aux dangers des drogues, ainsi que des exposés sur les dispositions juridiques prévues à l'encontre des trafiquants et des usagers des stupéfiants.

Cette manifestation, qui se poursuivra jusqu'au 15 mai courant, s'inscrit dans le cadre de la mise en oeuvre des recommandations de la rencontre de consultation organisée à Driouche en avril dernier. Ces recommandations soulignent que la promotion de la culture des droits de l'Homme dans la société est à même de prévenir la délinquance et la consommation de stupéfiants par les enfants.

http://www.libe.ma/La-commission-des-droits-de-l-Homme-part-en-guerre-contre-les-stupefiants_a50077.html

الخبر

التوقيع على اتفاقية شراكة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان وفيروس السيدا

الوردي واليزمي يؤشران على حق المريض بالسيدا في العلاج دون تمييز أو اضطهاد

90715

دلنا العطاونة

أشر الحسين الوردي، وزير الصحة، وادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ورقة المساواة في حقوق الإنسان بين المواطنين العاديين والمصابين بالسيدا المعرضين للاضطهاد داخل مجتمعهم بسبب المرض وحقهم في التطبيب دون تمييز، حيث تم التوقيع، صباح أمس الاثنين بالرباط على اتفاقية شراكة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري السيدا.

وقال الوردي في معرض إعطاء الانطلاقة للعمل بهذه الإستراتيجية، إن مضمون الخطة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا 2012-2016 يتمركز حول حق كل إنسان في الصحة دون تمييز، حيث تهدف إلى بلوغ صفر إصابة جديدة بالمرض وصفر وفاة من جراء المرض وصفر وصم، والرامية كذلك إلى تحقيق الولوج الشامل لخدمات الوقاية والعلاج والتكفل والدعم، كما أن هذه الإستراتيجية الخاصة بحقوق الإنسان والسيدا تأتي استجابة للحاجة الملحة لوضع إطار عمل منسجم ومشترك بين القطاعات يهدف إلى تمهيد الطريق لمكافحة وباء تلعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية القائمة دورا حاسما في انتشاره، مضيفا أن هناك إجماع على المستوى العالمي حول العلاقة المعقدة بين حقوق الإنسان وانتشار داء السيدا وانعكاساته على الأفراد والجماعات، مبرزا أن عدم احترام حقوق الإنسان يساهم في تفشي المرض وبالتالي في حدة نسبة حدوثه، وفي نفس الوقت فإن مرض السيدا يعيق التطورات التي تم إنجازها في ميدان حقوق الإنسان، حيث تبرز هذه العلاقة نسبة المرض المشابهة عند بعض المجموعات كالنساء والأطفال والفئات الأكثر عرضة للإصابة بعدوى المرض.

وأضاف الوردي أن هذه الإستراتيجية الخاصة بحقوق الإنسان جاءت في انسجام تام مع التوجهات السياسية الحالية، وفي مقدمتها الالتزام الذي ما فتئت تبديه السلطات العمومية بقيادة الملك محمد السادس، الذي أعطى دفعة حاسمة للرد الوطني على وباء السيدا بزيارته سنة 2003 لمستشفى النهار بالمركز المرجعي بالبيضاء، مقدما بذلك، النموذج الأمثل للتصدي للوصم والتمييز الذين يعاني منهما الأشخاص المتعايشين مع مرض السيدا، إضافة إلى مقتضيات دستورنا الجديد الذي تمت المصادقة عليه سنة 2011 والذي ركز بشكل واضح على الحق في الصحة ووضع أسس منظومة حكامة ديمقراطية ولا ممركزة، وركائز عقد اجتماعي جديد منح اهتماما خاصا لاحترام حقوق الأشخاص في وضعية هشة وللنوع الاجتماعي ولتكافئ الفرص على مستوى الولوج إلى الخدمات وخصوصا منها الصحية.

من جهته قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن الوصم والتمييز يحدان من قدرة المجتمعات على الرد بشكل فعال ضد الآثار المدمرة لهذا الوباء. ويتمثل الوصم في كون الشخص يكون مطبوعا اجتماعيا ومن بين عوامل الوصم والتمييز هو نقص المعرفة المتعلقة بالسيدا وطرق تنقلها واعراضها. كما أن فيروس المناعة البشري/ السيدا يحيل على السلوكات المحرمة بمقتضى القوانين السارية المفعول والعقليات (العلاقات الجنسية خارج العلاقات الزوجية، الانحراف الجنسي واستعمال المخدرات عبر الحقن واستعمال نفس وسيلة الحقن من قبل عدة أشخاص).

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

SOCIÉTÉ

Le CNDH se mobilise contre le sida

4274/32

• Une stratégie en partenariat avec la Santé pour lever le tabou autour du virus

• 31.000 personnes atteintes du sida dont à peine 6.464 sous traitement

• Création d'un comité multi-sectoriel pour assurer le suivi

«ZÉRO nouvelle contamination, zéro discrimination et zéro décès lié au sida». C'est l'objectif affiché par El Houssaine Louardi, qui vient de lancer une stratégie nationale de lutte contre le VIH/sida en collaboration avec le CNDH. Il s'agit d'une feuille de route, qui vise à lever le tabou sur ce virus qui a fait des ravages. Aujourd'hui, pas moins de 31.000 personnes en sont atteintes, mais à peine 6.464 d'entre elles sont sous traitement. Pis, le nombre de celles exposées au risque s'élève à 151.538. La stratégie est fondée sur l'approche «droits de l'homme», a précise le ministre lors d'une conférence de presse, organisée hier à Rabat. Selon lui, «le non-respect de ces droits contribue à répandre la maladie et à en accentuer l'impact». L'idée est de changer le regard de la société sur les séropositifs. Le département de Louardi compte surtout sur la société civile pour relever ce défi. Selon lui, «la lutte contre la stigmatisation devrait lever les obstacles qui entravent l'accès aux soins». Le ministre, qui reconnaît les difficultés de lutte contre le sida, veut aboutir à «une meilleure préservation des droits des populations les plus exposées aux risques d'infection, particulièrement les femmes et les enfants».

Concrètement, la nouvelle stratégie s'inscrit dans le cadre du plan national de lutte contre le sida (2012-2016), qui avait relevé la nécessité d'intégrer l'approche droits de l'homme dans tout programme visant à éradiquer l'épidémie. Sa mise en place se veut également une réponse «aux dispositions constitutionnelles qui prônent la non-discrimination et le droit à la santé», a souligné Driss El Yazami, président du CNDH qui s'est réjouit de cette première initiative du genre dans la région Mena.

Pour atteindre les objectifs fixés, la stratégie prévoit plusieurs actions dont celle visant l'amélioration de l'environnement législatif. Le but est de renforcer la protection juridique des personnes atteintes du virus et celles susceptibles de le développer en leur offrant des voies de recours, notamment en cas d'atteinte à leur intégrité physique. Mais la tutelle ne pourra atteindre les objectifs fixés sans une lutte fondée sur l'approche genre. Ce qui est prévu comme 3e action visant à éliminer les inégalités entre les sexes en matière d'accès aux soins. De même, l'atteinte des objectifs reste conditionnée par le renforcement de la coordination entre les différents intervenants dans ce domaine. La dernière action porte sur la mise en place d'un comité national multisectoriel chargé de la coordination et du suivi de la stratégie. Seront autour de la table des représentants du CNDH, des secteurs gouvernementaux concernés, de la société civile et de l'Onusida.❑

H.B.

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

583.440 tests de dépistage en 2013

LE lancement de la stratégie nationale sur les droits humains et le VIH/sida a été l'occasion de dresser le bilan des programmes de lutte contre ce virus. Ainsi, pas moins de 583.440 tests de dépistage ont été réalisés en 2013 contre 60.000 en 2011. Pas moins de 385 établissements de soins de santé de base, 52 centres de diagnostic de la tuberculose et des maladies respiratoires et 10 maternités hospitalières ont été mobilisés pour la réalisation de ces tests. L'ambition de Louardi est d'atteindre 1 million de tests en 2016.❑

CNDH-AREF

Une convention pour promouvoir la culture des droits de l'Homme dans les écoles

15/26/16

Une convention de partenariat vient d'être signée, jeudi dernier, entre la Commission régionale des droits de l'Homme de Kénitra-Rabat et l'Académie régionale de l'éducation et de l'enseignement relevant de la région de Rabat-Salé-Zemmour Zaër. En vertu de cet accord, l'Académie régionale s'engage à faciliter l'accès de la commission aux établissements de l'enseignement public dans le but d'organiser des activités de promotion de la culture des droits de l'Homme. Pour sa part, la commission s'engage à préparer et à mettre en œuvre des programmes de sensibilisation à l'importance des valeurs de la citoyenneté en faveur des apprentis.

Les deux parties prévoient de mettre en place une commission mixte de suivi et d'évaluation composée de représentants des signataires. Ph. Aarraoui

Dans le cadre de la mise en œuvre de la plateforme citoyenne en matière de droits de l'Homme au niveau régional et dans la continuité du programme établi par la Commission régionale des droits de l'Homme de Kénitra visant à renforcer l'éducation sur les droits de l'Homme dans le système éducatif, une convention de partenariat vient d'être ratifiée jeudi dernier à Rabat entre cette dernière et l'Académie régionale de l'éducation et de la formation de la région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër.

Ainsi en vertu de cet accord, l'Académie régionale s'engage à faciliter l'accès de la commission aux établissements de l'enseignement public dans le but d'organiser des activités programmées en partenariat avec les délégations provinciales. L'Académie s'attelle également à contribuer aux différentes activités ayant trait au droit de l'Homme et qui se dérouleront au sein des établissements scolaires.

Pour sa part, la commission s'engage à préparer et mettre en œuvre des programmes de sensibilisation à l'importance des valeurs de la citoyenneté en faveur des apprentis tout en collaborant dans cette démarche avec l'Académie. L'institution est amenée à redoubler d'effort afin de mettre en œuvre toutes les actions qu'elle programme dans ce sens, spécialement les clubs éducatifs au niveau des établissements scolaires relevant de cette région.

En outre, la Commission se chargera, en vertu de cet accord, de mettre en place tous les instruments de suivi et d'évaluation des actions réalisées dans ce domaine tout en contribuant à organiser des sessions de formation continue aux différents intervenants dans l'action éducative. À cet égard, les deux parties prévoient de mettre en place une commission mixte de suivi et d'évaluation composée de représentants des signataires. Cette nouvelle instance aura, outre l'évaluation des programmes mis en œuvre, la mission de l'élaboration du plan d'action annuel à l'occasion de chaque rentrée scolaire, la mise en œuvre des actions prévues dans le cadre de ce programme selon un agenda bien défini ainsi que la présentation de son bilan et ses recommandations à la Commission régionale des droits de l'Homme.

S'exprimant à cette occasion, le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss Yazami, a souligné que l'école devra se référer dans son action à 4 références essentielles. Il s'agit des dispositions de la nouvelle Constitution qui interdit toute discrimination entre les sexes ainsi que la Déclaration internationale des droits de l'Homme qui stipule, dans son article 26, que tous individu a le droit d'accéder à l'éducation gratuitement. Quant aux deux autres références, elles concernent le document lié à la culture et la formation en matière de droit de l'Homme adopté en décembre 2011 ainsi que la Charte de l'éducation et de la formation.

En effet, d'après M. Yazami, l'école ne devrait plus se contenter de jouer son rôle de formatrice de futurs employés, mais devra dépasser cette mission pour jouer le rôle de l'éducation à la citoyenneté. Le haut responsable a indiqué à cet égard que seuls 55% des filles dans le milieu rural accède à l'école, soit une fille sur deux alors que ce droit d'accès devrait être obligatoire, selon les dispositions internationales. «Il est malheureux de constater que l'école est devenue un espace pour la fleurtaison de la criminalité et que le phénomène de la déperdition scolaire existe encore malgré tous les efforts déployés pour éradiquer ce phénomène», déplore M. Yazami.

Pour sa part, M. Aderdour, directeur de l'Académie régionale de l'éducation et de la formation de la région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër s'est félicité de la signature de cette convention qui viendra renforcer le programme de l'Academie en matière de promotion des droits de l'Homme.

En effet, d'après ce responsable, l'Académie dispose déjà depuis 2013 de plus de 165 clubs de droits de l'Homme au sein de ses établissements et a pu organiser au cours de la même année plus de 355 activités au niveau de la région. «Nous souhaitons toutefois renforcer ces actions grâce à la signature de cette convention avec une institution aussi prestigieuse que le CNDH qui ne manquera pas de nous faire bénéficier de son expérience dans ce domaine, tout en espérant qu'une forte interactivité sera déclenchée au niveau régional pour mettre les dispositions de cet accord en œuvres», a-t-il souligné.

Rappelons que la Commission régionale des droits de l'Homme relevant de la région de Kénitra-Rabat a déjà ratifié une convention similaire avec l'Académie régionale de Gharb-Chrarda le 16 avril dernier. ■

Youssra Amrani

Une plateforme pour la promotion des droits de l'Homme

Eu égard à l'étroite corrélation entre la promotion et la protection des droits de l'Homme et en vue de développer un esprit citoyen actif, et en soutien à l'approche des droits de l'Homme et de la démocratie participative dans les programmes de développement économique, social et culturel auquel adhère notre pays, le CNDH a mis en place une plateforme citoyenne visant la promotion de la culture des droits de l'Homme à travers l'éducation, la formation et la sensibilisation.

Le CNDH et le ministère de la Santé ensemble contre le VIH

Par Amine Belghazi

Mardi 13 mai 2014 à 10h35

La journée du lancement de la stratégie nationale sur les droits humains pour la lutte contre le sida s'est soldée par la signature d'une convention de partenariat entre le ministère de la santé et le CNDH. Objectif: zéro nouvelle infection, zéro décès et zéro discrimination liée au Sida.

Avec l'aide du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), le ministère de la Santé espère atteindre les objectifs fixés pour 2015. Il s'agit d'éliminer la stigmatisation et la discrimination, éliminer les restrictions en matière de déplacement des personnes vivant avec le VIH et éliminer les inégalités entre les sexes. Des objectifs qualitatifs difficilement mesurables certes, mais qui s'inscrivent dans la continuité de l'engagement en faveur de la réforme du système de santé.

Le ministère vise, au terme de la stratégie nationale de lutte contre le sida 2012-2016 à identifier 60% des personnes atteintes. Pour ce faire, 3 millions de tests restent à réaliser. Autre objectif, atteindre 12.000 traitements antirétroviraux à fin 2016.

L'approche droit de l'Homme se décline en plusieurs objectifs, à travers, notamment, le développement et la promotion du rôle des ONG tout en favorisant l'approche genre dans la gestion de la problématique. Juridiquement, il s'agira de renforcer la protection des droits humains en lien avec le VIH.

Il est à noter qu'à ce stade les réalisations ne sont pas des moindres. En effet, les programmes de prévention combinée ont permis d'atteindre 151.538 personnes en 2013. Le programme de réduction des risques a, quant à lui, permis de sensibiliser les usagers de drogues injectables, suivant une approche pragmatique, en distribuant des kits d'injection et des préservatifs (4.000 utilisateurs à atteindre en 2016).

De plus, le plan national d'élimination de la transmission du VIH de la mère à l'enfant prévoit l'extension des tests VIH dans les consultations prénatales à l'horizon 2016. En 2013, 83.661 tests ont été réalisés auprès des femmes enceintes en 2013, contre 3.622 en 2011.

Dans l'ensemble, le nombre de tests réalisés en 2013 a dépassé un demi-million de bénéficiaires, réalisés dans 385 centres de soins de santé de base et 52 centres de diagnostic de la tuberculose et des maladies respiratoires, 34 maisons d'accouchement et 10 maternités hospitalières.

Bémol en revanche concernant les minorités sexuelles. Les catégories des homosexuels et des prostituées ne sont visées par aucune mesure ni programme de dépistage ou de sensibilisation. En tout cas, le ministre Elhoussaine Louardi est resté muet sur les mesures à entreprendre à leur profit.

...إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية

par MAPTV_maroc MAP...

1 vue

motionmaker

Partager 0 Tweeter 0

+ Suivre 66

Infos Exporter Ajouter à

اعطيت يوم الإثنين 12 ماي 2014 بالرباط، إنطلاقة الإستراتيجية الوطنية حول حقوق الإنسان و التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. و تتم هذه الإنطلاقة بمبادرة من وزارة الصحة و المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا و الصندوق العالمي لمكافحة السيدا و السل و الملاريا

Date de publication : 12/05/2014
Durée : 02:01
Catégorie : News

http://www.dailymotion.com/video/x1u9gcv_%D8%A7-%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9_news

Droits humains et VIH-Sida : Stop à la discrimination

Conscients que le non-respect des droits de l'Homme contribue à répandre le VIH/Sida et à en exacerber l'incidence, dans le même temps que le VIH/sida handicape les progrès réalisés dans la mise en uvre des Droits de l'Homme, le ministère de la Santé ainsi que le Conseil national des droits de l'Homme ont annoncé, lundi à Rabat, le lancement de la stratégie nationale sur les Droits Humains et le VIH/sida.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le ministère de la Santé font front commun contre la discrimination.

Lundi, les deux parties ont annoncé le lancement de la stratégie nationale sur les Droits Humains et le VIH/Sida, et ce afin de répondre au besoin pressant de disposer d un cadre de travail (...) visant à faciliter la lutte contre cette épidémie, pour reprendre les mots de Houcine El Ouardi, ministre de la Santé.

Le ministre a souligné qu'à l échelle internationale, il y a consensus sur les liens inextricables entre les Droits de l'Homme et la propagation du VIH/sida et son retentissement sur les individus et les communautés .

Le non-respect des Droits de l'Homme contribue à répandre la maladie et à en exacerber l'incidence, dans le même temps que le VIH/sida handicape les progrès réalisés dans la mise en uvre des Droits de l'Homme. Ce lien apparaît nettement lorsqu'on considère l'incidence disproportionnée de la maladie sur certains groupes, notamment les femmes, les enfants et les populations clés, plus exposées aux risques d infection.
HOUCINE EL OUARDI, MINISTRE DE LA SANTÉ.

Le ministre a rappelé la vision de l ONUSIDA Zéro nouvelles infections, Zéro décès et discrimination liés au sida , et ses trois objectifs spécifiques à atteindre d ici 2015, à savoir l'élimination de la stigmatisation et la discrimination, des restrictions en matière de déplacement des personnes vivant avec le VIH, et des inégalités entre les sexes.

Stigmatisation et discrimination, obstacles à l'accès aux services

Cette nouvelle stratégie est une partie intégrante du Plan stratégique national de lutte contre le Sida 2012-2016. La stigmatisation et la discrimination vis-à-vis des populations les plus vulnérables, ainsi que les personnes vivant avec le VIH (PVVIH), étant un obstacle à l'accès aux services de prévention et de soin .

Objectif général de la stratégie: promouvoir et protéger les droits humains liés au VIH/sida afin de converger vers la vision zéro nouvelle infection à VIH, zéro discrimination et zéro décès liés au sida au Maroc.

http://www.aufaitmaroc.com/maroc/societe/2014/5/12/stop-a-la-discrimination_219589.html#.U3HlsvldW_s

À travers ce programme, le ministère de la Santé et le CNDH visent notamment à réduire la discrimination et la stigmatisation à l encontre des PVVIH et des personnes les plus vulnérables, renforcer le rôle des ONG en matière de promotion et de défense des droits humains en lien avec le VIH/sida, et assurer la coordination et le suivi/évaluation de la Stratégie sur les droits humains et le VIH/sida.

Pour ce faire, plusieurs interventions auront lieu, à travers notamment des campagnes de communication, une lutte en milieux institutionnels en partenariat avec les départements ministériels, y compris la sensibilisation des agents d autorité, magistrats, procureurs, sur l accès aux services de prévention sur le terrain.

Les interventions concerneront également une revue sur les opportunités et obstacles législatifs et réglementaires, des programmes d information et d accompagnement juridique au sein des ONG, et la mise en place d'un comité national multisectoriel (CNM) pour la coordination et le suivi. Composé de 15 à 19 membres permanents, ce dernier coordonnera la mise en uvre, le suivi/évaluation et le plan de communication de la Stratégie.

Cette stratégie nationale sur les Droits Humains et le VIH/Sida est tenue sous le thème Vivre dignement, sans stigmatisation ni discrimination , puisque la vulnérabilité, l'exclusion, les problèmes de santé, en particulier par le VIH, sont atténués par l'application et le respect des droits de l'homme.

Le rappel des chiffres
Lors de sa conférence ce lundi, le ministre de la Santé, Houcine El Ouard a saisi l'occasion pour rappeler certains chiffres relatifs au VIH/Sida.
Il a indiqué que les programmes de prévention combinée pour les populations les plus exposées aux risques ou vulnérables, mis en uvre en partenariat avec les ONG, ont permis de toucher 151.538 personnes en 2013.
Selon lui, le nombre de tests VIH réalisés chez les femmes enceintes s est élevé à 83.661 en 2013 contre 3.622 en 2011, avec une augmentation de la couverture des femmes enceintes séropositives par les ARV à 45% en 2013.
En matière d accès des personnes vivant avec le VIH (PVVIH) aux soins, Houcine El Ouardi a rappelé que le Maroc dispose depuis 1997, d une stratégie nationale prise en charge de l infection par le VIH, régulièrement revue et adaptée aux recommandations internationales.
La prise en charge de l ensemble des PVVIH diagnostiquées nécessitant un traitement ARV est assurée dans 15 centres référents Hospitalo-universitaires et régionaux , a-t-il dit, notant que le nombre de PVVIH sous traitement ARV a atteint 6.464 en 2013 contre 4.047 en 2011, soit une augmentation de 60%.